الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

خليفة فاطيمة الزهراء

مناد رانيا

تحت عنوان:

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2012-2021

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. صافة محمد	**(محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. بن صوشة ثامر	**(محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
أ.بلعيد شكيب	**(مساعد أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

بعد شكر من خلق القلم وعلّم الإنسان ما لم يعلم

لا يسعنا في ختام هذا العمل إلا أن نتقدّم بجزيل الشكر إلى كل

من علمنا حرفا من أساتذة ومعلمين طوال المشوار الدراسي

ونخصّ بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت

كما نخص شكرنا للأستاذ الدكتور"بن صوشة ثامر "الذي تكرّم

بالإشراف على هذا العمل المتواضع راجيتين من المولى عزّ وجلّ أن

يكتبه في ميزان حسناته

وإلى الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه

المذكرة، وتحملهم عناء قراءة وتقويم الدراسة، وتقديمهم الآراء السديد

لهم منا جميعا كل الشكر والتقدير والامتنان

الإهداء

إلى اغلي ما يمتلكه المرء ويفتخر به... إلى من ستظل كلماته سندي في الحياة

أبي

إلى التي وجودها مصدر دعم لي في الحياة ودعائها طريقي في النجاح

أمي

إلى أجنحتي في الحياة ومرجعي في كل الأوقات

أخواتي وإخوتي

إلى أقاربي كل من أخوالي، عمي، عماتي، خالاتي

، إلى من كانوا معي في طريق النجاح والخير

صديقاتي

إلى كل من وجدت عندهم الدعم والتشجيع

خليفة فاطيمة الزهراء

الإهداء

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذي اصطفى وبعد:

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى أعز وأغلى ما أملك والدي حفظه الله ورعاه

وإلى امي الغالية رحمها الله واسكنها فسيح جنانه

والى جميع أفراد العائلة

وإلى كل من رفع من معنوياتي في ساعة الضيق والعسرة

بالكلمة الطيبة وشجعني إلى المضي قدما بكل صدق.

مناد رانيا

الإهداء	
كلمة شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	II
فهرس الأشكال	III
فهرس المختصرات	IV
مقدمة العامة	**4-1**
الفصل الأول: مدخل الى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**30-5**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية	**7**
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	**7**
1 : نشأة البنوك التجارية	**7**
2 : تعريف وخصائص البنوك التجارية	**8**
3 : اهداف وأنواع البنوك التجارية	**9**
المطلب الثاني: هيكل التنظيمي للبنك التجاري وعلاقته بالبنك المركزي	**10**
1 : هيكل التنظيمي للبنك التجاري	**11**
2 : علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي	**13**
المطلب الثالث: عمليات على البنوك التجارية	**15**
1: وظائف البنوك التجارية	**15**
2: مصادر تمويل البنوك التجارية	**15**
3: سيولة البنك التجاري	**17**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**18**
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	**19**
1 : مفهوم الأداء	**19**

قائمة المحتويات

2 : مفهوم أداء المالي	**19**
3 : مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية	**19**
المطلب الثاني: أهمية اهداف وشروط تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**20**
1: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**20**
1: اهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**21**
2: شروط تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	**22**
المطلب الثالث: قواعد وقوائم وعوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية	**22**
1: قواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**22**
2 : القوائم المستعملة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**22**
3 : العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**23**
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية	**24**
المطلب الأول: ماهية المؤشرات المالية	**25**
1 : تعريف المؤشرات المالية	**25**
2 : مميزات المؤشرات المالية	**25**
3 : اهم المؤشرات المالية	**25**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات الكلاسيكية	**26**
1 : تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشر السيولة	**26**
2 : تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر ربحية	**27**
3 : تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر كفاية راس المال	**28**
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات الحديثة	**29**
1 : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة MVA	**29**
2 : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر القيمة سوقية المضافة EVA	**30**
خلاصة الفصل الأول	**32**
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA	**60-33**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري	**35**
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	**35**

قائمة المحتويات

1 : نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري	**35**
2 : تعريف بالبنك الوطني الجزائري	**36**
3 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**36**
المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري وشركات التابعة له	**38**
1 : مهام البنك الوطني الجزائري	**38**
2: وظائف البنك الوطني الجزائري	**39**
3: الشركات التابعة للبنك الوطني الجزائري	**39**
المطلب الثالث: موارد البنك الوطني الجزائري واهدافه	**39**
1: موارد البنك الوطني الجزائري	**39**
2 : اهداف البنك الوطني الجزائري	**40**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات الكلاسيكية	**40**
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني باستخدام مؤشر الربحية	**40**
1 : نسبة هامش الربح	**40**
2 : نسبة العائد على الأصول	**42**
3 : نسبة العائد على حقوق الملكية	**43**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشر السيولة	**45**
1: نسبة الرصيد النقدي	**45**
2: نسبة توظيف الاستثمار	**46**
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني باستخدام مؤشر كفاية راس المال	**48**
1 : نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	**48**
2 : نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع	**49**
3 : نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض	**51**
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني باستخدام مؤشرات الكلاسيكية	**52**
المطلب الأول: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة	**52**
المطلب الثاني: مؤشر القيمة السوقية ومقارنة بين القيمتين	**57**
خلاصة الفصل	**60**
الخاتمة	**61**
قائمة المراجع	**63**
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
1-2	نسبة هامش الربح	41
2-2	نسبة العائد على الأصول	42
3-2	نسبة العائد على حقوق الملكية	44
4-2	نسبة الرصيد النقدي	45
5-2	نسبة توظيف الاستثمار	47
6-2	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	48
7-2	نسبة حق الملكية الى إجماليي الودائع	49
8-2	نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض	51
9-2	صافي الربح التشغيلي	54/53
10-2	تكلفة الوسطية لمرجح راس المال	54
11-2	راس المال المستثمر	55
12-2	قيمة الاقتصادية المضافة	55
13-2	قيمة السوقية المضافة	57
14-2	تحليل وتقييم EVA-MVA	58

قائمة الاشكال

رقم	عنوان	صفحة
1-1	خريطة تنظيمية لبنك تجاري	12
2	هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	37
1-2	نسبة هامش الربح	41
2-2	نسبة العائد على الأصول	43/42
3-2	نسبة العائد على حقوق الملكية	44
4-2	نسبة الرصيد النقدي	46/45
5-2	نسبة توظيف الاستثمار	47
6-2	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	49/48
7-2	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع	50
8-2	نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض	52/51
9-2	قيمة الاقتصادية المضافة	56
10-2	قيمة السوقية المضافة	57
11-2	تحليل وتقييم EVA-MVA	58

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار /الرموز	الدلالة بالغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
BNA	Banque nationale d'algérie	البنك الوطني الجزائري
ROE	RETURN ON EQUITY	العائد على حقوق الملكية
ROA	RETURN ON ASSET	العائد على الأصول
EVA	Economic value added	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	Market value added	القيمة السوقية المضافة
SRH	Société de refinancement hypothécaire	شركة إعادة تمويل الرهن
SGBV	Société de gestion de la bourse des valeurs	شركة إدارة البورصة والأوراق المالية
SNL	Société nationale de leasing	شركة الوطنية للتأجير المالي
SIF	Société d'investissement financier	شركة الاستثمار المالي
SGDB	Société de garatiedes dépôts bancaires	شركة ضمان الودائع البنكية
CGCI	Caisse de garantie des crédits d'investissement	شركة ضمان القرض العقاري
FCMGR CJ	Fonds de mutuel de garantie prêts de garantie des risques pour les jeunes	صندوق الضمان التعاضدي لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب
CNAC	Caisse nationale des assurances chômage	صندوق الوطني للعطل مدفوعة الاجر والبطالة

AGLIC	Algerian Gulf insurance company	الشركة الجزائرية الخليجية للتامين
sAGEx	Société algérienne d'assuranceet de garantie des exportations	الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات
SATIM	Société d'automatique des transactions interbancaires et de monétique	شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك
IF	Institut de la formation bancaire	معهد التكوين البنكي
NOPAT	Net operating profit after tax	صافي الربح التشغيلي
WACC	Weighted average cost of capital	تكلفة الوسطية لمرجح راس المال
WE	The relative weight of internal financing	الوزن النسبي للتمويل الداخلي
KE	Share cost	تكلفة السهم
KD	Debt cost rate	معدل تكلفة الديون
WD	The relative weight of external financing	الوزن النسبي للتمويل الخارجي
CI	Invested capital	راس المال المستثمر

مقدمة:

تعتبر البنوك أحد الدعائم الأساسية لتطوير وبناء الاقتصاد وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متنوعة ساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية بحيث تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية في كل دولة اذ لديهم السيطرة على جزء كبير من المعروض في التداول، فالبنوك التجارية من اهم الوسائط المالية في الاقتصاد فهو وسيط بين أصحاب العجز والفائض المالي وعند قيامه بهذه المعاملات يحاول تحقيق اقصى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة حيث يتركز نشاطها أساسا على قبول الودائع ومنح الائتمان.

ان البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين أداء البنوك أصبح ضرورة حتمية لها وذلك من اجل ضمان وضعية تنافسية أفضل في المحيط الجديد والتحديات الجديدة التي تواجهها ولا يتم ذلك الى من خلال عملية تقييم أدائهاِ ، تعد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية احدى الوسائل الأساسية التي يستعملها البنك لمعرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة تصحيح الانحرافات من اجل النهوض بمستوى أدائه المالي أحد المقومات المهمة لتدارك الثغرات التي قد تحدث في البنوك.

ونظرا لأهمية التي تمتلكها القوائم المالية في البنوك زادت الحاجة الي استعمالها في حساب المؤشرات المالية، فهي تلعب دورا أساسي في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية فكيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات المالية؟

1-الإشكالية الموضوع:

وهنا يتبادر عدة تساؤلات واشكاليات فيما يخص تقييم الاداء المالي باستخدام المؤشرات المالية وللإجابة على التساؤل التالي:

-ما المقصود بالبنوك التجارية ووظائفها؟

-ماهي اهم المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؟

-كيف يمكن تطبيق مؤشرات المالية على البنك الوطني الجزائري وهل مستوى أدائه في تحسن ام لا؟

2-فرضيات الموضوع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ضمن هذه الدراسة، يمكن بناء الفرضيات المبسطة التالية:

-يساهم التحليل بالنسب المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك التجارية.

-يتم تقييم الأداء البنوك التجارية وفق مجموعة من النسب والمؤشرات.

-باعتبار البنك الوطني الجزائري من أكبر البنوك التجارية في الجزائر فإن أداءه المالي جيد.

3-مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر منهٍ:

- حيوية الموضوع في حد ذاته باعتباره موضوع متجدد والأبحاث فيه قليلة.
- طبيعة الاختصاص العلمي الذي مكنتنا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع بصفة عامة.
- محاولة معرفة المؤشرات والأدوات المالية واهميتها في البنوك

4-أهمية الموضوع

يمثل موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أحد المواضيع المهمة في مجال العمل البنكي، حيث نال هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وكون أن البنوك لتجارية تمثل المحرك الأساسي لاقتصاد أي بلد، فإن الضعف في أدائها المالي سيخلف انعكاسات سلبية تؤثر الحالة الاقتصادية للبلد وتدفع بها إلى التدهور لذا يتعين على البنوك تقييم أداءها المالي بشكل يسمح لها بالتعرف على وضعيتها المالية للكشف عن مواطن الضعف والانحرافات فيها ومحاولة تصحيحيها ومدى سلامة أوضاعه المالية خلال ممارسته لنشاطه.

5-أهداف الموضوع:

يسعى البحث إلى مجموعة من الأهداف متمثلة أساسا في:

-تحديد مفهوم المصارف التجارية، وتحديد أداء المصارف التجارية ومن ثم تقييم أدائها.

-تقديم الإطار النظري لتقييم الأداء المالي .

-تقديم مؤشرات تقييم الأداء المالي.

-التعرف على أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية .

-نهدف من خلال هذا الموضوع إلى دراسة تطور مؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

-محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة للقوائم المالية لتقيم أداء البنوك من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري.

- تقييم وتحليل الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

5-حدود الموضوع:

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنوك التجارية كبنك الوطني الجزائري الجانب التطبيقي اقتصر على تقييم أداءه المالي أما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من 2012-2021 وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى البنك.

6-منهج الموضوع:

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعة من خلالها وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقيها، اقتضى الأمر استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لاعتباره مناسبا لجمع الحقائق وتحليل وتمحيص واستنباط وكذا التعريف بمختلف المفاهيم ذات صلة بالموضوع ما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لتقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري، وذلك بتوظيف المعلومات والمعطيات المتناولة في الجانب النظري وإسقاطها على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري قصد الخروج بنتائج وملاحظات حول موضوع الدراسة .

7-الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب من هذه الدراسة، من أبرزها ما يلي:

-**دراسة نادية سعودي** بعنوان " **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء، نظام مراقبة التسيير، الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير ودورها في قياس وتقييم أداء البنوك، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مراقبي التسيير بالبنوك التجارية الجزائرية يقومون بمجموعة من الوظائف تتمثل في وضع نظام معلومات واستغلاله بطريقة جيدة، واكتشاف الانحرافات وتصحيحها، كما أشارت الدراسة أيضا أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تستخدم المؤشرات المالية في تقييم أدائها حيث احتلت مؤشرات تقييم الأداء المرتبطة بالمحور المالي المرتبة الأولى وهذا ما يدل على أن البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة تتمتع بمستوى أداء مالي مرتفع.

-**دراسة شعوبي محمود فوزي** بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكل **المقدمة العامة** ومن البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية، وذلك باعتماد البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين، وتحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما، حيث توصلت الدراسة من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية، ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة لسنوات الدراسة، إلى جملة من النتائج أهمها: ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري

8-صعوبات الموضوع:

-صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك لتحفظ وبخل مدير البنك ما جعلنا نعتمد على مواقع الالكترونية للبنك للحصول على البيانات اللازمة.

-صعوبة تطبيق بعض الأساليب الإحصائية في البنوك التجارية.

9-هيكل الموضوع:

سعيا لتحقيق الأهداف المسطرة وقصد الإحاطة بالقدر الكافي من الاهتمام والتركيز بهذه الدراسة وللإجابة على الإشكالية الخاصة بها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مستهلة بتمهيد ومنتهية بخلاصة، حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي من الدراسة بالإضافة إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية ووضع الفرضيات وتوضيح أهداف

الدراسة...الخ، واختتمت الدراسة بخاتمة عامة يبين فيها صحة الفرضيات وذكر أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة للاقتراحات وأفاق الدراسة .

الفصل الأول: المعنون بالإطار النظري، مدخل **الى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، حيث قسم إلى ثلاث مباحث: ركز المبحث الأول على لإطار النظري للبنوك التجارية ماهية البنوك التجارية، هيكل التنظيمي للبنك التجاري وعلاقته بالبنك المركزي عمليات على البنوك التجارية أما المبحث الثاني معنون بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية فقد شمل: مفهوم الأداء المالي، أهمية اهداف وشروط تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية و قواعد وقوائم وعوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية اما المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية ، تضمن ماهية المؤشرات المالية ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات الكلاسيكية و المؤشرات الحديثة اما الفصل الثاني تناول دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري حيث درسنا تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري قسم الى ثلاث مباحث نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري تكون من تقديم البنك الوطني الجزائري ، مهامه ووظائفه وشركات التابعة له ، و موارد البنك الوطني الجزائري وأهدافه اما المبحث الثاني تكلمنا فيه عن تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات الكلاسيكية باستخدام مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة و مؤشر كفاية راس المال اما المبحث الثالث تطرقنا فيه الى تقييم الأداء المالي للبنك الوطني باستخدام مؤشرات الحديثة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومقارنة بين القيمتين .

10-أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

-الرغبة في تناول موضوع له علاقة بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

-مكانة الموضوع في تخصص العلمي الذي ندرسه.

أسباب موضوعية:

-محاولة معرفة المؤشرات وادوات المالية واهميتها في البنوك.

-حيوية الموضوع في حد ذاته باعتباره موضوع متجدد.

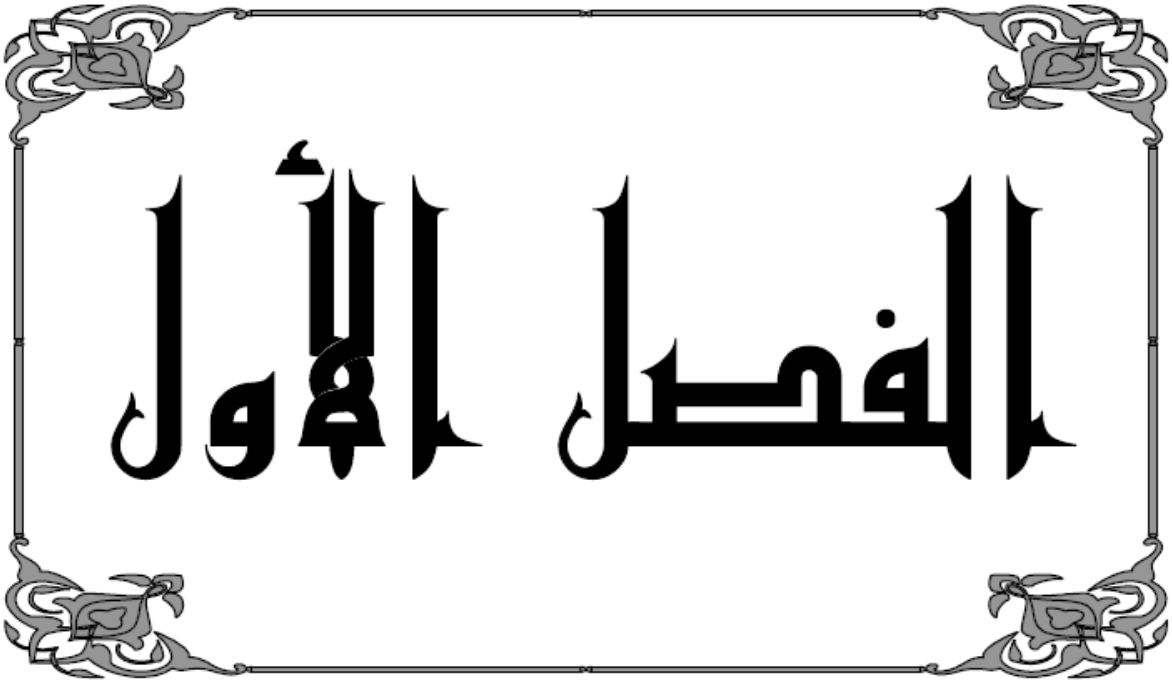
الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول ودائع ومنح الائتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين اولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين اولئك الذين يحتاجون لتلك أموال وعلى الرغم من ان البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا مضمار الا انها تتسم بصفات معينة نميزها عن غيرها من الوسطاء.

فالبنوك ليست بمعزل عن المحيط الذي تنتمي اليه فهي تؤثر فيه وتتأثر به لذا أصبح لازما عليها الاخذ بعين الاعتبار متغيرات بيئتها في عملية التقييم الأداء المالي حتى تكون رؤيتها شاملة وقرارتها فعالة. وهي تقوم على مدى نجاعة أدوات ووسائل تقيم الأداء المالي وتفاعلها مع كل متغيرات وبناء على ما سبق سنحاول في هذا فصل التطرق الي:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: تقيم أداء المالي للبنك التجارية

المبحث الثالث: تقيم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية

تعتبر البنوك ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد كان، فهي تمثل الركائز الأساسية لاقتصاد الحديث، وكذلك العصب المحرك له وهذه الأهمية لم تكتسبها من الفراغ، وانما من خلال النشاطات والادوار التي تقوم بها فالبنوك التجارية تعد من اهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

ان البنوك التجارية من اهم مكونات الجهاز المصرفي باعتبارها من اهم مصادر التمويل القطاعات نظرا لدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد ثم توجيهها الى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب.

1-نشأة البنوك التجارية:

كانت بداية الأولى لظهور البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي 2000 عام قبل الميلاد واشهرت الإمبراطورية في بابل بحضارتها العريقة وبضخامتها الإنتاجية وفكرية ومادية وبتجارتها واسعة.

وتضمنت شريعة حمبوري مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض والفائدة والتجارة بين مناطق فقد أقيمت مصارف متعددة منها مصرف eanser في مدينة أور على موانئ الخليج العربي تخصصت بتجربة المعادن والعاج وفي بابل أقيم مصرف nibaahaddinتخصصت بتجربة المعادن النفيسة ومصرف egrbi تخصص بتجارة الخمر او النبيذ لم تكن البنوك مجرد فكرة خطرة في ذهن فرد معين قام بتنفيذها بل ان الظروف وتطورات الاقتصادية هي التي اقتضت وجودها.[1]

2-تعريف وخصائص البنوك التجارية : سوف نتطرق الى بعض التعاريف للبنوك التجارية وخصائصها نذكر منها ما يلي :

2-1-تعريف البنوك التجارية: أعطيت عدت تعاريف نذكر منها:

-**التعريف الأول:** هي البنوك التي تعتمد على ودائع الافراد وهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب او للأجل او بأشعار او إعادة استثمارها لفترات قصيرة الاجل او تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها الى نقدية حاضرة.[2]

-**التعرف الثاني:** هي بنوك تجارية تقوم بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته لما يحقق أهدافه خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الادخار

[1] محمود حسين الوادي، **النقود ومصارف**، طبعة الاولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص104.

[2] خالد امين عبد الله، حسين سعيد سعيدان، **عمليات مصرفية الإسلامية**، طرق المحاسبية الحديثة، دار النشر وتوزيع الاردن 2008، ص21.

والاستثمار المالي في داخل والخارج فهي تقوم بتجميع مدخرات أفراد والوحدات اقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد ومشروعات ذات العجز[1].

-**تعريف الثالث:** تعرف البنوك التجارية على انها: مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات افراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائض وتستخدمها في القراض الافراد والمنشآت ذات العجز.[2]

-**تعريف الرابع:** ويعرف البنك تجاري معاصر بانه مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا لتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصيرة ويطلق على هذه البنوك اصطلاحا بنوك الودائع وتعود تسميتها بنوك تجارية الى انها كانت في البداية تقوم بتمويل التجارة عندما كان طابع تجاري هو سائد في الاقتصاديات الأقطار المختلفة. [3]

ومنه نقول هو نوع من أنواع المؤسسات المالية يتركز نشاطها الأساسي في قبول الودائع واهم ما يميزها عن باقي المصارف هو قبولها الحسابات التجارية.

2-2 خصائص البنوك التجارية: هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التجارية نذكر منها:

- تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المنشئات الاعمال في انها تتعامل بأموال الاخرين باعتبارها وسيط مالي.

- موقعها في هرم جهاز المصرفي تحتل المرتبة الثانية بعد البنك المركزي في هرم الجهاز المصرفي.

-التعددية: تتعدد البنوك التجارية افقيا وعموديا من ناحية مكانية يعكس صفة الوحدة لدى البنك المركزي.

-الربحية: ربحية تهدف الى تعظيم الربح بأقل تكاليف وبذلك يؤثر افراطها فيه سياسة اقتصادية للبلد.

-مؤسسات مالية تقوم على الائتمان حيث تستلم الودائع وتمنح قروض وتحصل في ذلك على فرق الفائدة بين الاقتراض والاقراض.[4]

3-اهداف وأنواع البنوك التجارية: تسعى البنوك التجارية الى تحقيق ثلاث اهداف أساسية باختلاف أنواعها: الربحية، السيولة، الأمان.

3-1اهداف البنوك التجارية:

ا-**الربحية:** تسعى إدارة البنك دائما الى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك اذ ان المعيار الأساسي لكفاءة إدارة هو حجم الأرباح التي تحققها.

---

[1]القالي سميرة، **استخدام النسب المالية في تقيم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير جامعة بوضياف بالمسيلة 2018/2017، ص 9.

[2]محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3]توفيق غفصي، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام أدوات التحليل المالي .** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة مسيلة، 2011/2010، ص 03.

[4]عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية، 2014، ص44.

فاذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فان ذلك يعني اكفا من غيرها كما ان الهدف الرئيسي لإدارة البنك التجاري هو تحقيق الأرباح ينبغي ان تكون إيراداته أكبر من تكاليفه.

ب-السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في الودائع تستحق عند الطلب ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة ففي الوقت الذي تستطيع فيه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو ببعض الوقت.

ت-الأمان: لا تستطيع البنوك التجا رية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة راس المال فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبتالي افلاس البنك التجاري لذلك تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب مشروعات ذات درجة عالية من المخاطر.[1]

وهناك اهداف أخرى نذكر منها:

-تسهيل عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح اعتمادات مستنديه لازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.

-تسهيل عمليات مقاولتيه والاستياءات عن طريق اصدار كتب الكفاءات بالنيابة عن المقاولين.

-تسهيل تحويل النقود من مكان الى اخر.[2]

3-2انواع البنوك التجارية:

البنك التجاري هو بنك عام نشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد ومؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل فتنقسم هذه البنوك الى عدة أنواع نذكر منها:

1-من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

تتمثل في بنوك تجارية عامة ومحلية:

ا-البنوك التجارية العامة: يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة او احدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال الفروع او المكاتب على مستوى الدولة او خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية وهي منح الائتمان قصير ومتوسط الاجل والقيام بكافة المجالات الصرف الأجنبي وعمليات التمويل التجارة الخارجية.

ب-البنوك التجارية المحلية: يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبيا ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة حيث تتميز هذه البنوك بصغر حجمها

2-من حيث النشاط: تتمثل هذه البنوك في:

ا-بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى.

---

[1] مرازي فاطمية زهراء، صفار سمية، **دور البنوك التجارية في التجارة الخارجية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، جزائر، 2018، ص9.

[2] هشام جبر، **إدارة المصارف**، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص5.

ب-بنوك التجزئة: وهي تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم وتتميز بانتشارها الجغرافي الواسع وبذلك تسعى الى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي

3-من حيث الفروع: سنتطرق الى أربع أنواع من بنوك: السلاسل ومجموعات ومحلية والفردية:

ا-بنوك السلاسل: مع نمو حجم البنوك التجارية ونمو حجم الاعمال التي تمولها من اجل تقديم خدمات الى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلاسل متكاملة من الفروع.

ب-بنوك المجموعات: هي اشبه بشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية فتملك معظم راس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها ولهذا نوع من البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر.

ت-البنوك المحلية: هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة وتخضع عادة لقوانين تلك منطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد.

ث-البنوك الفردية: وهي منشأة صغيرة يملكها افراد او الشركات اشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة او تتميز عن باقي أنواع البنوك بانها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة سيولة مثل أوراق المالية أوراق تجارية مخصوصة.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وعلاقة البنك المركزي به

ان البناء التنظيمي لبنك التجاري يتضمن إدارات رئيسية للودائع والائتمان الى الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية وهناك أيضا إدارات أخرى منها إدارة أموال المؤتمن عليها وتامين لصلح الغير كما هو موضح في شكل (1) كما سنتطرق الى علاقة البنك المركزي به فالبنك المركزي يقع على قمة الجهاز المصرفي حيث يستعمل وسائل السلطة العامة كإصدار الأنظمة والقرارات الإدارية موجهة للبنوك التجارية قصد المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وحماية المودعين.

1-هيكل التنظيمي للبنك تجاري:

[1] عبد الغاني قواسي، **تجديد السيولة في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص ص 7-8.

الشكل(1-1): خريطة تنظيمية لبنك تجاري

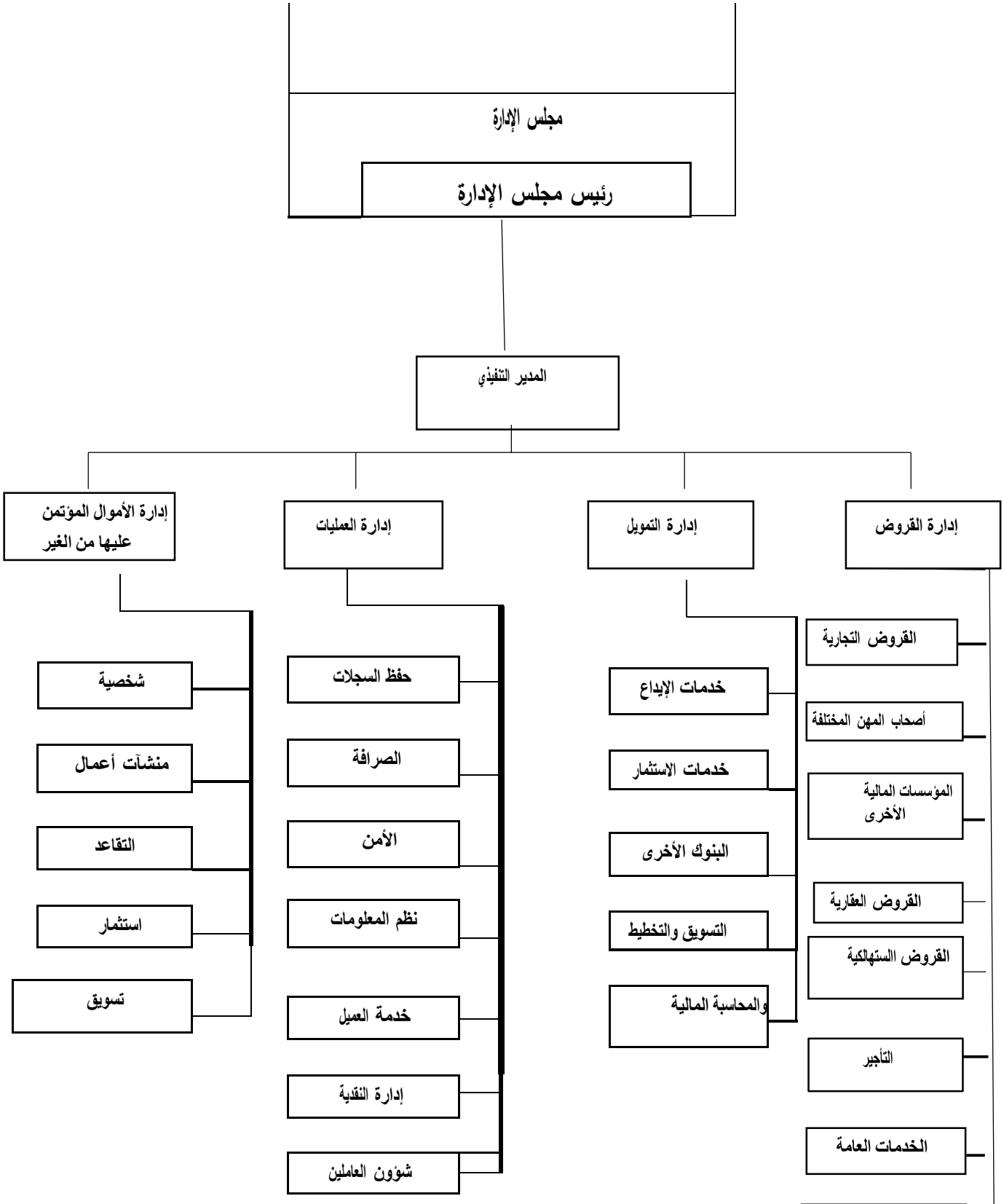

المصدر: عبد الفتاح عبد السلام، محمد صالح الحناوي ، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، دار الجامعة، النشر والتوزيع 1998ص218.

2-علاقة البنك المركزي بالبنك التجاري

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي ويعنى بأمور السياسة الائتمانية والمصرفية في البلد، ويشرف على تنفيذها.ونظرا لوجود قدر كبير من التشابه في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في ظل مختلف الأنظمة النقدية والمصرفية، نشأت مجموعة من القواعد والأسس التي تعمل على تنظيم أعمال البنوك المركزية، غير أن الإطار العام الذي تمارس فيه هذه البنوك وظائفها يختلف من دولة لأخرى، حسب تركيبة الهيكل الائتماني السائد، حجم الموارد المالية المتاحة، مدى اتساع سوقي النقد والمال ودرجة الوعي المصرفي، وبصفة عامة درجة النمو الاقتصادي ونوع النظام النقدي الذي يزاول فيه البنك المركزي مختلف مهامه.

2-1-تعريف البنك المركزي :تقف البنوك المركزية على قمة الجهاز المصرفي في دول النامية والمتقدمة وتعتبر المظلة التي تظم البنوك التجارية البنوك المتخصصة بالإضافة الى الشركات الوساطة المالية العاملة في السوق المالي وعرفت الدول البنوك المركزية في المرحلة التالية لمعرفتها للبنوك التجارية و ذلك نتيجة تطور الذي اكتسب بمقتضاه بنك التجاري الواحد في الدولة أهمية خاصة من بين كافة البنوك التجارية وفي النظام المصرفي بالمعنى الواسع للكلمة لم يكن يطلق عليه اسم البنك المركزي بل كان يسمى اسم الدولة القائم فيها او يطلق عليه اسم البنك الوطني او الأهلي. [1]

2-2-علاقة البنك المركزي بالبنك التجاري:

إن دراسة العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية تتلخص أساسا في القيود وحتى التسهيلات التي يقدمها لهذه الأخيرة، وتعد كل من القيود المفروضة والتسهيلات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين، هذا لأنها تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية، وتوجيه البنوك التجارية في مختلف العمليات التي تقوم بها، ونستطيع ان نستخلص تلك العلاقة الموجودة بين هذه المؤسسات من خلال وظائف البنك المركزي، ويمكن إيجاز عناصر هذه العلاقة فيما يلي[2]:تعد عملية إصدار الأوراق النقدية، والتي يختص بها البنك المركزي، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية. فإذا كان الأصل أن التدفقات النقدية اليومية الخارجة المسحوبات من خزينة البنك تتناسب عادة مع التدفقات النقدية اليومية الداخلة الإيداعات إلى خزينة بالبنك، وفقا لقانون الأعداد الكبيرة فقد يحدث أن يطرأ خلل في هذا التوازن مما يجعل البنوك التجارية في حاجة إلى نقود ورقية من البنك المركزي، والقادر على توفيرها حتى وإن لم تحتوي خزينته على الكمية الكافية لمواجهة الطلب، وذلك من خلال إصدار كميات إضافية مع مراعاة التوازن بين العرض والطلب على العملة المحلية؛

[1]عواق مريم، تفعيل **دور البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة جزائر 03 ،2013/2014، ص7.

[2]حورية حمشي، اليات **رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة ،2006/2005، ص48.

في معظم الدول، تلتزم البنوك التجارية بتكوين حد أدنى من الاحتياطي النقدي في شكل حسابات لدى البنك المركزي، يتمثل في نسبة من ودائع البنك التجاري والتي يديرها أي الاحتياطات النقدية البنك المركزي، وتتيح عملية الإدارة هذه تبادل منفعة مختلفة بين الطرفين، فبالنسبة إلى البنك التجاري فهو يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة حماية لأصول المودعين، وهذا ما يزيد من ثقة المتعاملين مع البنوك التجارية، أما بالنسبة إلى البنك المركزي فإن عملية إدارة الاحتياطي الإلزامي تعد بمثابة نوع من الرقابة، والتي تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن في العرض النقدي يتماشى ومتطلبات السياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تطبيقها؛ إن البنوك المركزية تعمل في معظم دول العالم على توجيه البنوك التجارية والإشراف عليها، ويتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي، وما إذا كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد على أداء هذا الدور وفي أغلب الأحيان تكون السياسة التوجيهية التي يشرف عليها البنك المركزي منحصرة نوجزها فيما يلي:

تنظيم وتحديد معدلات الفائدة بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة، وفرض رقابة كذلك على الائتمان بواسطة هذه المعدلات؛ الاتجاهات الخاصة بالاستثمار حتى تتجنب البنوك التجارية التعامل في الاستثمارات غير مربحة إن عملية تحصيل الشيكات من قبل البنوك التجارية تمر في كثير من الأحيان بغرفة المقاصة لدى البنك المركزي في حالة وجود متعاملين من بنكين مختلفين. وتعبر هذه الغرفة عن العلاقة الموجودة بين البنك التجاري والبنك المركزي، حيث يقوم هذا الأخير بتسهيل عملية المقاصة بين البنوك، ومن جهة أخرى فإن التسوية الدفترية للحسابات ما بين البنوك تضع حدا للمخاطر الناجمة عن انتقال النقود، وكذلك فإن العلاقة التي تفرضها عملية المقاصة تعمل على تحويل المستحقات النقدية بسرعة إلى سيولة جاهزة، ويمكن أن تستعمل هذه السيولة في فرص استثمارية تكسب من خلالها البنوك التجارية فوائد.

ونظرا للعلاقة القائمة بين البنوك التجار والبنك المركزي، يقوم هذا الأخير بتسهيل وتسيير عملية الإقراض بين البنوك والتي تعود بفائدة على الأطراف الثلاثة، فبالنسبة للبنك المقرض فإن هذه العملية تعود عليه بفوائد لا بأس بها وتزيد من معامل الربحية، وبالنسبة للبنك المقترض فيستطيع من خلال هذه العلاقة تغطية العجز وبالتالي تفادي مخاطر كبيرة، وأما فائدة البنك المركزي من هذه العملية فهي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي من خلال المحافظة على وحداته من بين العديد من التسميات التي تطلق على البنك المركزي نجد اسم "بنك البنوك «فغالبا ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لطلب القروض، والتي بها تأخذ شكل قروض مباشرة أو إعادة خصم للأوراق التجارية مقابل عمولة يتحصل عل البنك المركزي ومما سبق نخلص إلى أن العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الطرفين، فالأول يعتمد على هذه العلاقة لتطبيق أهداف السياسة النقدي وتحقيق التوازن وما ينجر عنه من زيادة في التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي ككل، أما البنوك التجارية ففي ظل هذه العلاقة تحافظ على تواجدها وحسن تسيير مواردها وزيادة مداخيلها وتوسيع نشاط.[1]

[1] حورية حمشي، مرجع سبق ذكره، ص49.

المطلب الثالث: عمليات على البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية مهمتها الطبيعية استقبال واستلام الأموال من الجمهور بشكل ودائع لتقوم بتوظيفها لحسابها الخاص في عمليات الإقراض المختلفة ونتيجة التطورات الحاصلة على مستوى البنوك فقد برزت وظائفها بشكل كبير نذكر منها:

1-وظائف البنوك التجارية: ويتم تلخيصها فيما يلي:

-الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية تحت الطلب والتي تستخدم خلالها الشيكات، الحوالات، وبطاقات السحب الآلية، وبعض بطاقات الائتمان بالإضافة إلى الودائع الادخارية والودائع لأجل

-القيام بعمليات الإقراض بغرض الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا، في منح قروض قصيرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية بضمانات الشخصية .

-تقديم التسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال والمستثمرين.

أعمال أخرى: مثل تقديم الاستشارات للعملاء إدارة ثروات العملاء أعمال الحفظ والتخزين.- فتح الاعتمادات المستندي و إصدار خطابات الضمان و تمويل التجارة الخارجية.

-شرا وبيع العملات الأجنبية.

أما من ناحية الاقتصادية تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما تعبئة المدخرات وتوليد نقود الودائع.

1-الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين

تقوم البنوك التجارية بوظيفة الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين وهي تتلقى الودائع من الأفراد والمنشآت، وبذلك فهي تقوم بوظيفة تعبئة مدخرات المجتمع تمهيدا لإقراضها إلى المشروعات، أي أن هذه البنوك تقوم بدور الوسيط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي ولا تختلف أو تتميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى بهذه الوظيفة.

2-توليد نقود الودائع :إن أم ما تقوم به البنوك التجارية ولا يقوم به أي نوع آخر من البنوك هو الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في التأثير على الوسائل الدفع من خلال زيادة أو تخفيض النقود البنكية نقود الودائع.[1]

2-**مصادر تمويل بنوك تجارية:**

وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات المالية هي قدرة هذه البنوك على خلق النقود سواء كان البنك منفردا أو بنوك مجتمعة فتعنى وظيفة النقود ببساطة و أن البنك التجاري يمكن و يستطيع أن يقدم تسهيلات ائتمانية للعملاء نقود ودائع مشتقة بدون أن يكون هناك ودائع مخصصة و مقابله لها موجودة بالفعل لديه، وبالتالي قدرة البنك التجاري على التأثير على عرض النقود و الطلب عليها في المجتمع وكذلك تفاعلها مع السياسات النقدية تأثرا و تأثيرا في القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو

[1]القالي سميرة، **استخدام النسب المالية في تقيم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مرجع سابق ذكره، ص، ص12-13.

أصول المالية غير سائلة مثل قروض مصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق المالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال وذلك ببيع المودعة لديه مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة و تحذف عملية خلق النقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارد المالية المتاحة تتميز البنوك التجارية على ما عداها من البنوك الاخرى بمميزات خاصة، حيث تتمثل هذه الخاصية في قيام البنوك التجارية بتلقي الودائع بأنواعها واشكالها المختلفة (إيداعات تحت الطلب، إيداعات لأجل، إيداعات التوفير)

بالإضافة الى عمليات اخرى محصورة فقط بنشاط البنك التجاري، فقد عرف قانون البنوك رقم /81لسنة 0110الاعمال المصرفية:" بأنها جميع الخدمات المصرفية التي تشتمل بصورة خاصة على قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الاخرى للبنك كليا في الاستثمار او جزئيا بالإقراض." وبهذا المعنى فان الاعمال المصرفية لا يقتصر على قبول نوع معين من الودائع، كما أنه لا يصنف نوع الائتمان الذي يمكن للبنك المرخص ان يمنحه. لكي تقوم البنوك التجارية بتأدية هذه الوظائف والمهمات بشكل فعال ومؤثر لابد من وجود مصادر التمويل لدى هذه البنوك، ويمكن تقسيم مصادر التمويل في البنوك التجارية إلى قسمين رئيسين.

2-1-مصادر التمويل الداخلية:

تتكون موارد البنك التجاري الداخلية من رأس المال الخاص بالبنك واحتياطاته ومؤونتاه، حيث ان رأس المال يشكل العامل الاهم من عوامل التمويل الداخلية، فقد ازداد حجم رأس المال الخاص بالبنوك التجارية عبر تطورها التاريخي وبشكل خاص في السنوات الاخيرة، وذلك نتيجة زيادة حجم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية، اما المصدر الثاني الداخلي المتمثل في الاحتياطيات، فقد حددت القوانين حجم الاموال الاحتياطية الواجبة الاقتطاع من ارباح البنك الصافية السنوية، وقد تصل نسبة هذه الاقتطاعات من الربح السنوية الى حوالي 21%الى ان تبلغ مجموع هذه الاحتياطيات مبلغا يعادل نصف رأس المال المخصص للبنك التجاري. المصدر الثالث من المصادر الداخلية فهو المؤونات، وهي المبالغ التي تحمل سنويا على ارباح الدورة المالية وذلك بهدف تغطية بعض الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في موجودات البنك، كالقروض المشكوك في تحصيلها والسندات التجارية التي تم حسمها ...الخ. تشكل مصادر التمويل الداخلية هوامش ضمان بالنسبة الى المودعين والمدخرين لدى البنك التجاري وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة وايام الازمات[1]

ومع ذلك فان هذا الهامش يكون في اغلب البنوك التجارية غير كافي نتيجة لانخفاض نسبته الى جملة مصادر التمويل الاخرى المتاحة للبنوك التجارية، حيث ان نسبة هذه المصادر تتحاوز 01%او اقل من جملة مصادر التمويل المتوفرة للبنوك التجارية.

[1]عواري سهيلة، **قيم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام مؤشر Cael**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسات، جامعة 8ماي 1995، قالمة، 2019/2018، ص21.

2-2-المصادر الخارجية

تتمثل هذه المصادر الغالبية العظمى من موارد البنك وتنقسم الى مصدرين :موارد البنك من الودائع المختلفة والمتعددة لجمهور المتعاملين مع البنك ومن هذه الودائع ما يلي:

ودائع تحت الطلب :وتتمثل في الحسابات الجارية الدائنة لعملاء البنك الذين من حق اصحابها سحب اي مبالغ منها في اي وقت عن طريق الشيكات وهذه الودائع لا يحتسب عليها اي فوائد لأنها قابلة للسحب في اي وقت وتمثل هذه الودائع نسبة كبيرة من جملة موارد البنك وهي في حدود 11%من هذه الموارد.

-**ودائع لأجل معين** :وهي المبالغ التي لا يجوز للعميل سحب اي مبلغ منها الا بعد انتهاء المدة المقروءة للوديعة او بعد اخطار البنك قبل السحب بمدة محددة كحد أدني وتحتسب على هذه الودائع فوائد بمعدل معين يحدده كحد أدني، وتحتسب على هذه الودائع فوائد بمعدل معين يحدده كحد أدنى وتحتسي على هذه الودائع فوائد بمعدل معين يحدده البنك وفقا لمستوى المعدلات على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي، وفي حالة سحب مثل هذه الودائع قبل مدتها المتفق عليها فإن العميل يفقد الفائدة عليها، وتمثل هذه الودائع نسبة محدودة في البنوك التجارية فهي في حدود01% في المتوسط،

-**ودائع صندوق التوفير** :وتتعلق هذه الودائع في الغالب بصغار المدخرين عن طريق دفتر توفير خاص ويحدد لها معدلات فائدة معينة من قبل البنك وفقا لمعدلات الفائدة السائد وتصل نسب هذه الودائع الى حوالي 81%من جملة موارد البنك بصفة عامة اما فيما يتعلق بالاستخدامات فتتعلق بطريقة التصرف في موارد البنك والتي يمثلها جانب الموجودات في ميزانية البنك التجاري ومن عناصرها .

-ارصدة نقدية.

-سندات حكومية.

-الاوراق التجارية المخصومة.

-قروض وسلفيات للعملاء.

-أصول ثابته طويلة الأجل[1]

3 -سيولة البنك التجاري:

يعتبر توفير السيولة من اهم صعوبات التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري ان يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما ينتج عنه بالضرورة قيام البنك التجاري باستخدام قدر معقول من موارده في اصول تتمتع بقدر كافي بالسيولة مما ينتجه إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة الى النقود.

[1]عواري سهيلة، سبق ذكره، ص ص، 22 ،23.

3-1-مفهوم السيولة البنكية: تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي ويتطلب ما يلي:

-توفير النقد السائل لدى المصارف بشكل كافي.

-سهولة الحصول على النقد عن طريق القدرة على سير بعض موجودات البنك وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياطات النقدية الفورية والعاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات.

-قدرة البنك على الإقراض من المؤسسات المالية وإصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

3-2-مصادر سيولة البنك التجاري:

تتمثل في:

-تشكل قروض واقساط القروض المدينة والفوائد والعمولات وكذلك سحب البنك من ودائعه لدى البنوك والمؤسسات مالية الأخرى جزء ليس بسيطا من مصادر سيولة البنك.

-بيع أوراق مالية أخرى جزء ليس بسيطا من مصادر سيولة البنك.

-تنمية ودائع وإصدار شهادات الإيداع ان أمكن قانونيا الإقراض من البنك المركزي والبنوك الاخرى.

- بيع الأوراق المالية. [1]

المبحث الثاني: تقيم الأداء المالي للبنوك التجارية

يحتل تقيم الاداء المالي أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية ظرا لما يشهده العالم من تغيرات مشارعة وافلاس العديد من مؤسسات الكبرى ويهدف تقيم الأداء في البنوك مقباس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها يحث يختلف تقيم الأداء من بنك الى اخر حسب الغرض ونوعية المستفيدين حيث يركز المودعين على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعله يزداد اهمية وبتالي سوف نتطرق الى ماهية تقيم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

خصصنا في هذا المبحث الاستعراض الإطار المفاهيم لعملية تقيم الأداء وذلك بالتطرق الى كل ما يتعلق به لإزالة اللبس عن هذا الموضوع.

1-تعريف الأداء: هناك من يعتبر الأداء مرادفا لعدة مصطلحات كالإنتاجية الفعالية والكفاءة ويبرز الاختلاف حول تحديد مفهوم الأداء من اختلاف المعابير والمقاييس ونوع الأهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم للأداء، وللوصول الى تعريف يناسب الموضوع الدراسة سوف نقوم بعرض تعاريف تالية:

[1] سعد حميد العلي، **إدارة المصارف، التجارية، طبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع**، أردن عمان، 2013، ص 181.

-**تعريف الأول:** الأداء هو "تقيم للنتائج المنجزة للعاملين " كما بعرف أيضا انه سوى تصرفات فعندما تؤدي مهمة او عمل فأننا نتصرف بما يوافق ذلك العمل او المهمة وبمكننا ربط الأداء بالمخرجات كذلك عرف الأداء على انه مخرجات التي سعى النظام الإداري الى تحقيقها للوصول الى الأهداف المنشودة.[1]

-**تعريف الثاني:** الأداء يمثل النشاط الشمولي مستمر الذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفق لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد.[2]

2-مفهوم الأداء المالي: يعتبر مصطلح الأداء أحد المصطلحات التسيرية إذا تناولته جل الكتب ولو بشكل غير مباشر على اعتباره الهدف الساسي الذي يسعى كل مسير الى تحسينه فيعرف على انه:

*انعكاس قدرة المؤسسة وقابلية على تحقيق اهداف طويلة الأمد.

*هو النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها. [3]

3-مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية: توجد عدة تعاريف لتقيم الأداء المالي ذكر منها

-**تعريف الأول:** يهدف تقيم الأداء البنوك التجارية الى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها. [4]

-**التعريف الثاني:** تقيم أداء البنوك التجارية هو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر حيث يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من نتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من كفاءة. [5]

-**التعريف الثالث:** انا على مستوى الاستراتيجي فان التقييم هو تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص فب بناء وصياغة مخطط إدارة أصول وخصوم المصرف.[6]

---

[1]موفق عدنان عبد الجبار الحمييري، **امين احمد محبوب المومني، هندسة الموارد البشرية في صناعة الخنادق**، دار الثراء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2011، ص208.

[2]عبد الوهاب شهام بوكرة كميلته؛ **دور المؤشرات المالية والاستراتيجية في قياس أداء المؤسسة**، ورقة مقدمة الي ملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة بوضياف، مسيلة 10نوفمبر 2009 بدون صفحة.

[3]خالدي بن محمد حمدان، **استراتيجية وتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة العربية، عمان، الأردن 2009ص 383.

[4]صلاح الدين حس السيسي، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف المالية**، دار الرسم لطباعة والنشر، بيروت ،1996 ص 42.

[5]صورية عاشوري، **دور النظام المصرفي في الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 ص 61.

[6]أبو الفتوح على فضاله، **تحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 1، قاهرة، مصر، 1999 ص 27.

-ومنه نقول تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الوقوف على قدرتها على خلق القيمة من خلال استعمالها الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الثاني: أهمية واهداف وشروط تقيم الأداء المالي فالبنوك التجارية

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة.

1-أهمية تقيم الأداء المالي: يمكن تلخيصها في نقاط التالية

تعد عملية تقييم الأداء المالي من اهم الركائز ومصادر البيانات لعمليتي التخطيط والرقابة

-تفيد بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة واستخراج اساسيات الانحراف وتحديد المسؤولية عنها.

-كما تفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير او الاستثمار وعند اجراء تغيرات جوهرية.

-تظهر التصور الذي تحققه المؤسسة (المصرف) خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل او نحو الأسوأ.[1]

2-اهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يمكن تلخيص اهداف تقيم الأداء المالي في نقاط التالية:

-نقوم بعملية تقيم الأداء المالي لمعرفة المركز المالي للمؤسسة (البنك) هذا المركز الذي يوضح إمكانية الإدارة في عملية اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق بعض الأهداف الموجودة بالإضافة الي انه يكشف او يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها في حالة الموقف المالي السيء.

- تسمح عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة بمعرفة وضعيتها من حيث السيولة أي قدرتها على الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل.

-كفاءة المؤسسة في استخدام راس المال العامل بحيث اقل او أكثر من اللازم.

-ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات طويلة الأمد في ظل ظروف المؤسسة.

-قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة.

-قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بتمويل الذاتي لإنجاز بعض لمشاريع.

-البحث عن الأخطاء والانحرافات وبالتحديد عن أسبابها والمسؤولية عنها لتحقيق من وطأتها مستقبلا.

-عملية تقيم الأداء عملية هامة وضرورية من اجل معرفة مدى تحقيق الأهداف والخطط.

3-شروط تقييم الاداء المالي: تتطلب عملية الأداء المالي بعض الشروط نذكر منها

[1] عبد الغاني دادان، **قراءة الاداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة لنبل شهادة دكتورة، علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر 2006 /2007، ص35.

-ان يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تتحد فيه المسؤوليات لكل مدير ومشرف بدون تداخل بينهما.
-ان يتوفر بالمؤسسة شخص متمرس في عملية في عملية تقيم الأداء المالي متفهما لدوره يعرف طبيعة نشاط المؤسسة وقادر على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.
-ان تكون الإجراءات والاليات الموضوعة لمسار عملية تقييم الأداء المالي بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتنافسة.
- وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية او معنوية وكانت إيجابية او سلبية بحيث يحقق هذا النظام رابطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها لان غياب مثل هذا النظام يضعف من القوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في عملية الإنتاجية وارتفاعها الى مستوى المرسوم [1]

المطلب الثالث: القواعد والقوائم المستعملة والعوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى بعض القواعد الأساسية لتقيم الأداء المالي للبنوك التجارية وبعض نماذج التي استخدمت لتقييم أداء المصاريف والعوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي في بنوك الاسلامية

1-القواعد الأساسية لتقيم الأداء المالي في البنوك التجارية:

-**تحديد الأهداف:** هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعتها والتي تهدف الى اهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى واهداف رئيسية وأخرى فرعية.

-**وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:** بعد تحديد الاهداف الواجب تحقيقها مستقبلا يتم وضع الخطط التفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط بحيث السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها.

-**تحديد مراكز المسؤولية:** حيث يتم وضع لكل قسم من اقسام البنك مسؤول خاص من اجل الرقابة والاشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مراكز المسؤولة وكذا تبيان
العلاقة التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ومدى تأثير نشاط كل مركز على الأنشطة الأخرى كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولة في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

-**تحديد معايير والمؤشرات واضحة للأداء:** وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأكملها او على مستوى مراكز المسؤولة فيها وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وبهذا فيظل وجود

[1] رقية شطبي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08ماي 1945قالمة ،2011/2010، ص،27.

عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها مثل وجود تحديد ماهية معايير المختارة كذلك اختيار معايير مناسبة لدراسة مستوى الأداء كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى حسب طبيعة نشاط المؤسسة.[1]

2- القوائم المستعملة في تقييم الأداء : ان من وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك التجاري في عملية تقييم الأداء الميزانية وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) فالميزانية تتكون من جانبين أصول وخصوم حيث يشكل الجانب الأول استخدامات الأموال اما الثاني يمثل مصادر الأموال التي تعتبر التزامات على البنك للغير في حين ان جدول حسابات النتائج بين الإيرادات ومصاريف البنك المترتبة عن عملياته المصرفية ويمكن توضيحهما كالاتي :

2-1-الميزانية :

تقدم ميزانية البنك معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك فتاريخ معين ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة، بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (مثل تغير أسعار الفائدة، التغيرات في السياسات المنظمة لعمل البنوك، دخول منافس جديد، تطوير خدمات مصرفية جديدة) ويتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية وقائمة الدخل كل فترة قصيرة (عادة ربع سنة)وذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع في نهاية مارس وجوان وسبتمبر ديسمبر من كل عام.

2-2-جدول حسابات النتائج:

تعكس قائمة الدخل للبنوك التجارية طبيعة الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد، وعلى هذا فإن الفوائد المحصلة عن القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي.

3-العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية:

1-الهيكل التنظيمي: يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا من تأثير الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

2-تكنولوجيا: يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، لذا وجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها الكبير بتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها،

[1] سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمية لخضر، الوادي، 2015/2014، ص ص 40-42.

وذلك عن طريق التكيف و الاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلاءم التكنولوجيا المستخدمة.

3-الحجم: قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي أكثر واقعية.[1]

4-هيكل الودائع: تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل، ولذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، ومن الملاحظ أن الأهمية النسبية لودائع التوفير لأجل البنوك التجارية جعلت تكلفتها أكبر من تكلفة الودائع تحت الطلب، وتؤثر تكلفة الودائع على ربحية وأداء البنوك لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.

5-توظيف الموارد: تواجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، حيث أن الدخل المتولد عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة على الدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحتها بازدياد هذه النسبة.

6-السيولة: هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة.

7-أرباح (أو خسائر) القروض: تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض[2].

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستعمال المؤشرات المالية

---

[1] ناريمان زيدي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، تخصص ما لبة المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2016/2015، ص05.

[2] نذيرة تواتي، **محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، تخصص مالية مؤسسة، ورقلة،2018-2019، ص ص، 07 05.

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، لذلك سنقوم بتقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات كلاسيكية وأخرى حديثة.

المطلب الأول: ماهية المؤشرات المالية

تعتبر من أقدم الأدوات التحليل المالي ولهذه المؤشرات المالية عديد من التعاريف نذكر منها:

-**تعريف الاول:** عبارة عن علاقة بين رقمين من الأرقام قوائم المالية أحدهم في البسط والأخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا.[1]

-**تعريف الثاني:** نسبة بين عنصرين، ويمكن ان تشمل معطيات اجمالية كالمخزون او أي بند اخر في الميزانية كما يمكنها ان تشمل معطيات منجزة أكثر مثل: راس المال العامل – فائض الاستغلال الإجمالي وعلى أساس العناصر المقارنة تعطى نسب المعلومات لتمكن المحلل المالي من إعطاء قيمة أي جانب من جوانب المؤسسة: المردودية –الاستقلال المالي ...الخ.[2]

-ومنه نقول ان مؤشرات الأداء المالي تقيس العلاقة الكمية بين بندين من البنود القوائم المالية ببعضها البعض للحصول على المؤشرات ذات معنى ودلالة.

2-مميزات مؤشرات المالية: تتلخص اهم مزايا مؤشرات الأداء المالي في الجوانب التالية:

-تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة الالتزامات الجارية.

-قياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.

-توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ورسم السياسات واعداد الميزانيات التقديرية.

-قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها.

-قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية. [3]

3-أهمية المؤشرات المالية: تكمن أهمية المؤشرات المالية في

-اتاحة الفرصة لأجراء المقارنات بين مشروعات المتجانسة.

-مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمشروع.

- توجيه الأداء نحو الأنشطة الت تعاني من مظاهر الضعف.[4]

---

[1] خنفر مؤيد راض، **غسان فلاح تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي،** طبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص 127.

[2] Vizzavona, patrice,gestion financier ,beti editions,08eme,edition,alger19930age 51

[3] عبد الحكيم كراجه، **الإدارة والتحليل المالي،** دار الصفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، ص189،188.

[4] سوزان سمير ذيب، **إدارة الائتمان،** دار الفكر لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2012، ص، 158.

– تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في مستقبل.

– مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

–قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن القوة والضعف.

–توفير بيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد ميزانية تقديرية.

–قياس الفعالية التي تحصل عليها شركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية. [1]

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات مالية كلاسيكية

بهدف تشخيص الوضع المالي للبنوك سنتطرق الى بعض مؤشرات الكلاسيكية التي تضم كلا من نسب السيولة، نسب الربحية ونسب ملاءة رأس المال.

1–مؤشر السيولة:

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين. إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدن المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار والتمويل وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي الى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين هناك مؤشرات كثيرة للسيولة نذكر منها. [2]

1–1–نسبة الرصيد النقدي: تقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي= (النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ أرصدة لدى البنك) / إجمالي الودائع) × 100%

1–2–نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية:

[1] سوزان سمير ذيب، مرجع سبق ذكره، ص، 158.

[2] الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص،05.

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = (النقدية + مستحقات البنك) /إجمالي الموجودات ×100%

1-3-نسبة التوظيف (الاستثمار): تقاس هذه النسبة بالمعادلة الآتية[1]

نسبة التوظيف (الاستثمار)= (القروض والسلف/ إجمالي الودائع ×100%

2-مؤشرات الربحية

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمصارف ، وتشكل دورا مهما و حيويا في ديمومة و استمرار المصارف التجارية، إذ يعد الربح المحو الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر –سواء الداخلي أو الخارجي – ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقومها و لا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم ايضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:[2]

2-1-نسبة هامش الربح

نسبة هامش الربح = (صافي الدخل/إجمالي الايرادات)

2-2-معدل العائد على حق الملكية ROE

[1] نور هدى مرواني، **دور تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في حد من المخاطر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة مالية، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواقي،2019/2018، ص ص24-23.

[2] سكر فاطمة الزهراء، زياد حليمة، أهمية المؤشرات المالية في تقييم أداء البنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت 2020/2019، ص ص71-70.

معدل العائد على حق الملكية = (صاف الأرباح بعد الضرائب /حق الملكية)

2-3-معدل العائد على إجمالي الموجوداتROA

معدل العائد على إجمالي الموجودات = (صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الموجودات)

3-مؤشرات كفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار .ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد امرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك التجاري.

وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعا عدة من أهمها:

3-1- نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات :[1]

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات= (حقوق الملكية /إجمالي الموجودات) ×100%

3-2-نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حقوق الملكية /إجمالي الودائع) × 100%

[1]سكر فاطمة الزهراء، زياد حليمة مرجع سبق ذكره، ص ص 68-67.

3-3-نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض:[1]

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض= (حقوق الملكية / إجمالي القروض) × 100 %

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية الحديثة

تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء وكون عملية تقييم الأداء البنكي عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع جهات المراقبة حيث استخدمت عدة مؤشرات حديثة لقياس أداء البنكي تتمثل في:

1-القيمة المضافة الاقتصاديةEVA

نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال الصناعات البنكية، أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يظهر حقيقة المركز المالي للبنوك بشكل دقيق وعلى هذا الأساس كان لزاما على المسيرين البحث عن أساليب قياس جديدة لصنع القرار وتقييم الأداء، كاستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

1-1-تعريف القيمة الاقتصادية

لقد تم تطوير هذا المفهوم ليعكس الأداء المؤسسي بدقة أكبر من المقاييس التقليدية للأداء، يستخدم في قياس وتقييم أداء المنشئات والتي تأخذ في الاعتبار مصالح المساهمين، ويتميز عن الربح المحاسبي بأنه لا يتجاهل تكلفة رأس المال، بل إنه يستهدف تحديد كلفة رأس المال، وبذلك فهو يعكس التكاليف الكلية للموارد المحدودة التي تستخدمها المنشأة خلال الفترة. كم أنه يعمل على تحديد كفاية أو عدم كفاية الإيرادات لتغطية تكلفة رأس المال، لذلك فإن المنشأة التي تحقق عوائد أكبر من تلك التي يطلبها

المستثمرون تكون قد حققت الربح الاقتصادي، أي انها أضافت قيمة اقتصادية وبعبارة أخرى فإن المساهمين عليهم أن يحصلوا على عوائد مقابل مخاطر استثماراتهم، وبالتالي فإذا زادت القيمة الاقتصادية المضافة على تكلفة رأس المال، فعندها تكون الشركة قد عظمة القيمة للم ساهميها.

1-2-مزايا القيمة الاقتصادية المضافة:

-لها أقوى ارتباط مع تكوين القيمة السوقية لأي مقياس من الربحية:[2]

---

[1]سكر فاطمة الزهراء، زياد حليمة مرجع سبق ذكره، ص،67.

[2]سهيلة بعزيز، **استخدم المؤشرات مالية التقليدية والحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك تجارية** ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2018/2017 ،ص53.

-وذلك باعتبار القيمة الاقتصادية المضافة أكثر دقة من مقياس الربحية .

-يمكن استخدامها كأساس لجميع عمليات صنع القرارات، ووضع الاستراتيجيات المالية على أساس النتائج.

-الدقيقة المتحصل عليها باستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المالية السليمة.

-ووضع الاستراتيجيات الملائمة.

-كونها فعالة كبرنامج للحوافز: ينتج عن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة برامج تحفيز العاملين والتي تتميز بالعدالة والاعتماد على الإنتاجية من خلال الاستفادة من معلومات الأداء كأساس للأجور حيث يمكن للمدراء أن يحفزوا القادرين على المنافسة.

يتم قياسها كفق العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة =(صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة- تكلفة رأس المال) ×المبلغ المستثمر

2-القيمة السوقية المضافة MVA

2-1-تعريف القيمة السوقية المضافةMVA

هو معيار للتقييم القيمة السوقية للأسهم، حيث تعتمد على القيمة الاقتصادية المستقبلية بشكل مباشر، حيث تعبر عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة، ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقترضين، في حين يمكن اعتبارها الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين .

وفق لمفهوم السابق فإن القيمة السوقية المضافة تكون مشابهة في تعريفها لمفهوم مضاعف القيمة الدفترية لسهم MBV حيث يكمن الفرق البسيط بينهما في كون القيمة السوقية المضافة عبارة عن قيمة مطلقة، بينما المضاعف عبارة عن وزن نسبي، فاذا كانت الأولى موجبة فان الثاني يكون أكبر من الواحد، والعكس لما تكون MVAسالبة يأخذ MBVقيمة أقل من الواحد. تعتبر القيمة السوقية المضافة وفق للشركة المسويقة احدى الادوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فإن المعيار قياس أداء جيد الشركات الناجحة يكمن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة، كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي لشركة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين. [1]

[1] سهيلة بعزيز، مرجع سبق ذكره، ص53.

2-2-كيفية حساب القيمة السوقية المضافة

يفترض ثبات القيمة للديون طويلة الاجل، حيث تكون مساوية لقيمتها الدفترية، ولهذا تعتبر القيمة السوقية مساوية لفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركات والقيمة الدفترية لحقوق المالكين،

لذا تحسب بالطريقة التالية[1]

القيمة السوقية المضافة= القيمة الاقتصادية المضافة/1+التكلفة الوسطية لمرجح رأس المال

[1]سهيلة بعزيز، مرجع سبق ذكره، ص53.

خلاصة الفصل:

البنوك التجارية هي وسائط مالية، تهدف إلى جمع الودائع، ومنح القروض، إما أهم خاصية يتميز بها على باقي المؤسسات المالية فهي قدرته على خلق النقود فهي تعمل في بيئة متغيرة يجعلها بحاجة إلى تقييم أدائها المالي، فيحتل تقييم أداء المالي أهمية خاصة في كل مجتمعات و نظم الاقتصادية، فهو أسلوب في غاية الأهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في التقييم يمكن من تحديد مراكز القوة ونقاط الضعف وفعالية في تحقيق الأهداف التي تسعى البنوك إليها وحتى تحقق عملية التقييم المالي فحواها لابد من خلال للبنك من المالية الوضعية وتحليل تشخيص إلى يهدف الاستعانة بمؤشرات ذات دلالة رقمية، فهو البيانات من الهائل الكم بتحويل وذلك محددة لقواعد وفقا وعرضها إعدادها يجرى التي المالية القوائم تفسير خلال من ذلك و, والضعف القوة مواطن تحديد بغرض وإحصائية رياضية أساليب باستخدام ودراستها المالية تطبيق جملة من المؤشرات المالية التي تساهم في دراسة وضعيته المالية للبنك .

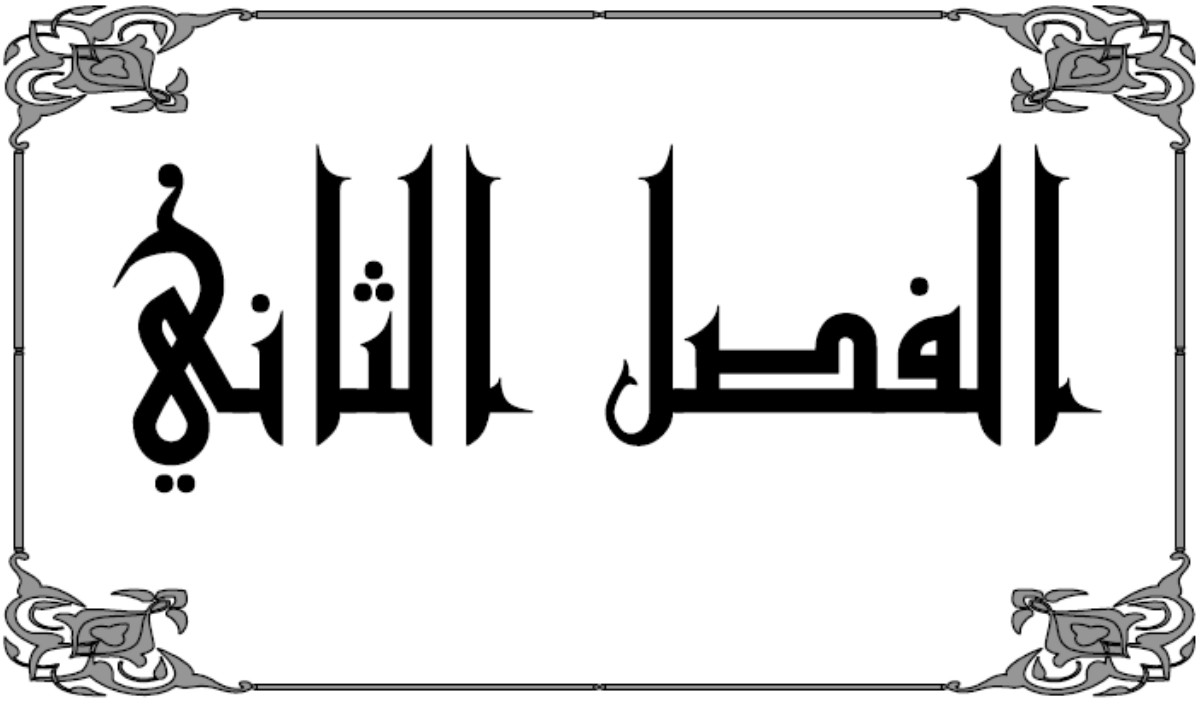
الفصل الثاني

تمهيد:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بالغة وهذا راجع للمكانة الهامة والمتميزة التي تشغلها البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية من خلال توفيرها للموارد التمويلية على اعتبار الأداء المالي للبنك يعكس النتيجة المنتظرة من مختلف الأنشطة وتتيح عملية تقييم الأداء المالي إمكانية الكشف عن سلامة مسار وسلوك مختلف الوظائف في البنك ومحاولة تحسي السيئ منها، ويتطلب ذلك استخدام جملة من الأدوات والأساليب ان رفع مستوى الأداء المالي يأتي على قمة اهتمامات البنوك التجارية و قصد الإلمام أكثر بالجوانب النظرية ومعرفة مدى تطابقها مع الواقع العملي، خصصنا هذا الفصل لإجراء الدراسة التطبيقية على البنك الوطني الجزائري**BNA** وبناء على القوائم المالية للبنك سنقوم بتطبيق مجموعة من المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها سابقا بغرض الحكم على الوضع المالي للبنك .

وبتالي سيتم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري**BNA**.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام المؤشرات الكلاسيكية 2021/2017.

المبحث الثالث: تقييم الأداء الالي لبنك الوطني الجزائري باستخدام المؤشرات الحديثة 2020/2017.

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائريBNA

يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة بارزة ضمن الجهاز المصرفي في الجزائر نظرا للمكانة الخاصة التي يتمتع بها؛ ومن خلال الدور الفعال الذي يلعبه في جناح التنمية الاقتصادية، ويمثل البنك الوطني الجزائري شبكة من الوكالات تعمل على خدمة زبائنها وتلبية مطالبهم والتكفل بالمظاهر التقنية التي تسمح بتطوير خدماتها وتوسيع حجم نشاطها، وسنحاول في هذا المبحث عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالبنك .

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BAN

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية الجزائرية، إذ تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية والقضاء على براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، مما جعله يحتل مكانة مهمة ضمن الجهاز المصرفي الجزائري، وفيما يلي لمحة تاريخية عن البنك المذكور.

1. نشأة وتطور البنك الوطني الجزائريBNA

نشأ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم **66 / 178**الصادر في **13جوان1966**ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره **20**مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية :

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133وكالة، والذي أدمج في 01جويلية1966 .
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03وكالات، والذي أدمج في 01جويلية1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا الذي يحتوي على 06وكالات، والذي أدمج في 01جانفي1968.
- مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968

وفي عام 1982تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتعزيز التمويل للحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت.وفي سنة 1988وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01 / 88 المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات الأسهم، فإنه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة عمومية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 3.4مليار دينار جزائري.بفضل قانون النقد والقرض رقم 10 90 /من 14أفريل 1990الذي شكل إصلاح جذري للنظام المصرفي، حتى يتماش ى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائر بمثابة بنك شامل جوان 2009تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600مليار دينار جزائري عن طريق إصدار 27000سهم بمليون دينار لكل سهم.[1]

2-تعريف البنك الوطني الجزائري BNAيعد البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية العمومية في الجزائر والذي يختص القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج، وقد حاول البنك الوطني الجزائري وذلك حتى يتمكن من أداء الدور الموكل له في تمويل جميع القطاعات وقد رافق هذا التوسع فتح عدد

[1] www.bna.dz. تاريخ الاطلاع 2023/05/12 على ساعة 15.50

من الوكالات والتطور في الموارد بهدف قيامه بدوره على أحسن وجه حيث بدأ نشاطه على أساس 53 وكالة مأخوذة من القرض المالي وبرأس مال قدره 20مليون دج؛ وفي سنة 1987توسع عدد الوكالات إلى 80وكالة. أما سنة 2003أصبع عدد الوكالات 185وكالة على المستوى الوطني والبنك الوطني الجزائري يمول بالإضافة إلى قطاع الصناعة التجارة فإنه يمول أيضا قطاع الزراعة وذلك إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة1982[1].

3-هيكل تنظيمي لبنك الوطني الجزائري

[1] www.bna.dz.15.50 تاريخ الاطلاع 2023/05/12 ساعة

شكل (2-1)هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

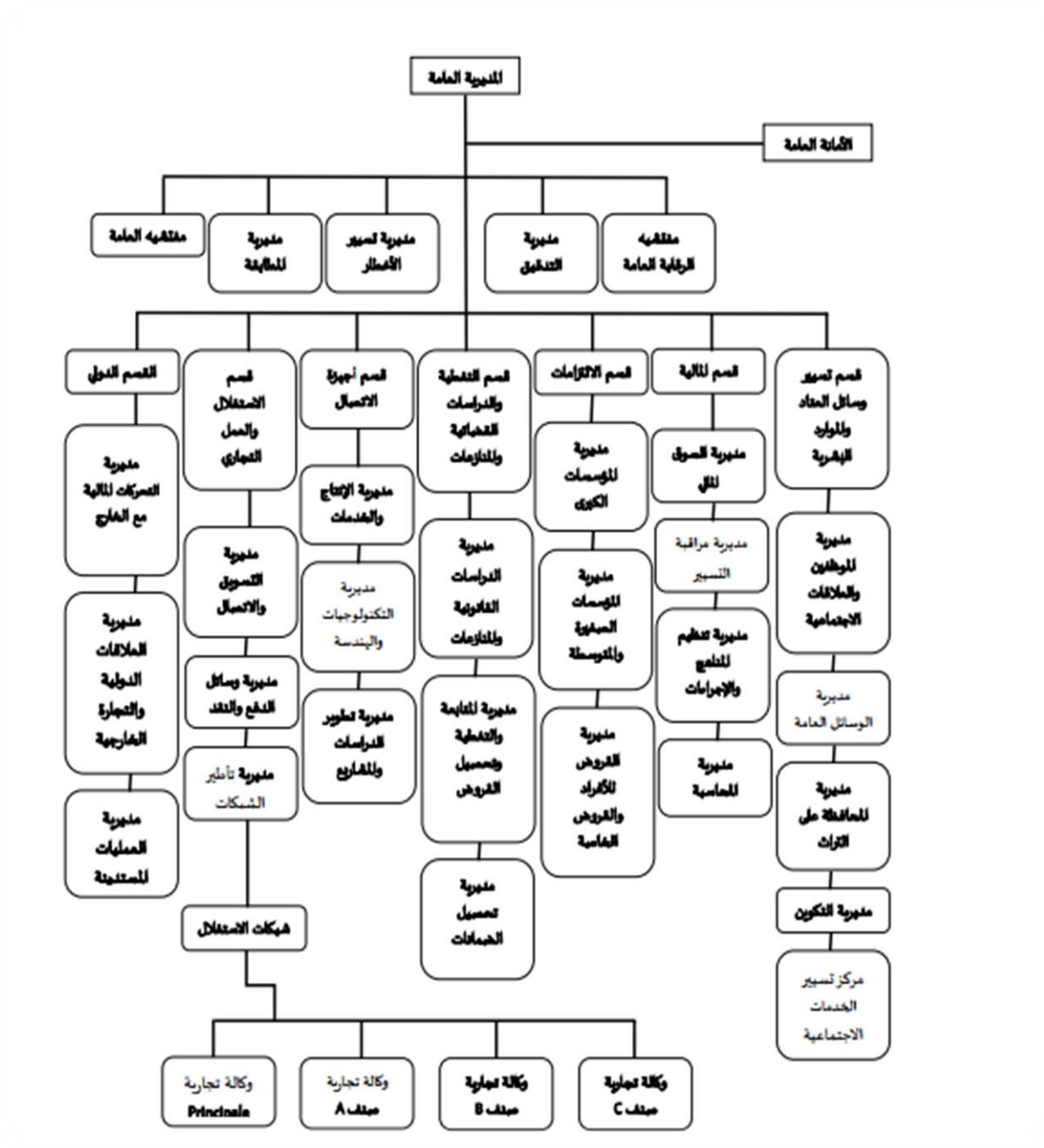

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على موقع

المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري وشركات التابعة له

تشتمل المهام الرئيسية للبنك الوطني الجزائري في تخفيف العبء الذي كان على عاتق البنك المركزي الجزائري والذي كان يقوم بمهمة البنوك التجارية مباشرة بعد الاستقلال لقد أوكلت للبنك الوطني الجزائري عدة مهام ووظائف نذكر منها :

-استقبال الودائع من الجمهور عن طريق الحساب أو غيره تحت الطلب أو الأجل، إصدار سندات الخزينة. ...إلخ

-التمويل بكل الطرق عمليات التجارة الخارجية .
-أداء الوسيط للشراء أو الاكتتاب أو بيع كل الأوراق العمومية، الأسهم والسندات والمعادن الثمينة
-تأمين خدمات الوكالة البنكية والمنشآت الرسمية للقرض .
-مراقبة نشاطات مختلف المديريات الجهوية والوكالات التابعة لها والتنسيق بينهم.
-تنفيذ المخططات والبرامج المقررة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.
-التدخل عن طريق القروض وتمويل مختلف المشاريع التي من شأنها الاقتصاد الوطني.
-تمويل جميع العمالات البنكية.
-منح القروض والسلفيات بجميع أشكاله.
-المساهمة في تنمية الحكومة .
منح الائتمان للمنشآت الصناعية والتجارية.[1]

2-الشركات التابعة للبنك الوطني الجزائري bna

يمتلك البنك فروعا ومساهمات في مؤسسة منها 60في الخارج68في الجزائر :

أ-المؤسسات المالية:

-شركة إعادة تمويل الرهن العقاريSRH.
-شركة إدارة البورصة والارواق الماليةS.G.B.V .
-شركة المقاصة الجزائرية.
-شركة الاستثمار الماليCELIM SICAV .
-الشركة الوطنية للتأجير الماليSNL .

ب-شركات التامين والضمانات:

-شركة ضمان الودائع البنكيةSGDB .
-صندوق ضمان قروض الاستثمارCGCI.

[1]نور الهدى مرواني، **دور تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الحد من المخاطر** مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،2018-2019 ص، 67.

-شركة ضمان القرض العقاريS.G.C.I.

-صندوق الضمان التعاضدي لضمان مخاطر قروض المرقيين الشبابFCMGRCJ .

-صندوق الوطني للعطل مدفوعة الاجر والبطالةCNAC .

-الشركة الجزائرية الخليجية للتامين على الحياةAGLIC.

-الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادراتCAGEX.

ج-شركات الخدمات البنكية:

-شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوكSATIM.

-معهد التكوين البنكيIF .

المطلب الثالث :موارد البنك الوطني الجزائري واهدافه

تتكون موارد البنك الوطني الجزائري من:

-رؤوس الأموال الاجتماعية وثم الانطلاق 20:مليون دج.

-الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة.

-المصاريف المحصل عليها لقاء خدمات للزبائن كعمولة الخصم مثلا.

-كسب الفوائد المحصل من القروض الممنوحة للزبائن.

-الاحتياطات و المؤونات المتكونة من الأرباح المنخفضة.

-السلف من الخزينة العمومية لتمويل برامج الاستثمار.

-العمولات عند الخصم بالأوراق المالية وبيع السندات.

-المصدر الرئيس ي للموارد خاصة منها الودائع التجارية (تحت الطلب).

-جميع الوسائل الأخرى الناجمة عن نشاطه[1]

2-اهداف البنك الوطني الجزائري BNA

يسعى البنك الوطني الجزائري، إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، خاصة فيما يتعلق باحترام القواعد التقنية للسيولة والأمان ومختلف الأحكام القانونية، ومن أهم هذه الأهداف نستعرض ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.

-إدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية.

- ترقية العمليات المصرفية المختلفة.

-اجراء عمليات الدفع وتحصيل المستندات التجارية والمالية.

[1]مسيلي حوسين، **أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري** مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018-2019، ص 32.

-تسهيلات التعامل عن طريق فتح حسابات جارية.

-تمويل عمليات التجارة ويخصم أو يكفل جميع السندات التجارية.

-يستأجر ويشتري ويحتفظ ويرهن ويستثمر جميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة أو خبراء عمليات القروض والصرف والخزينة.

-احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.[1]

المبحث الثاني: تقييم أداء المالي لبنك الوطني الجزائري bna

من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على القوائم المالية خلال الفترة(2017-2021) الخاص بالبنك التجاري ميدان الدراسة المتمثل في البنك الوطني الجزائري حيث تحصلنا على القوائم المالية لهذه البنك وذلك بتحليل تطور بعض عناصر وبنود القوائم المالية (الأصول، الخصوم، عناصر جدول حسابات النتائج) والتي ارتأينا أن لها علاقة وثيقة بأداء البنوك التجارية وكفيلة بتحليل أدائها وفق بعض المؤشرات المالية المتمثلة فيما يلي:

1-تحليل مؤشرات الربحية للبنك محل الدراسة:

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها البنك، من خلال ما سبق يمكن حساب مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري:

تطبق نفس العملية على باقي السنوات

مبالغ بالدينار الجزائري

1: نسبة هامش الربح

1-1-حساب هامش الربح ل سنة2021:

صافي الدخل/اجمالي الايرادات

-صافي الدخل=النتيجة الصافية لسنة المالية.

-اجمالي الايرادات: فوائد ونواتج المماثلة +عمولات(النواتج)+أرباح او الخسائر الصافية على أصول المالية مملوكة لغرض التعامل + أرباح والخسائر الصافية على أصول المالية متاحة للبيع+ نواتج النشاطات الأخرى.

صافي الدخل=46690479

150555866=384198+1523098+2-2373592+146275080

$\frac{46690479}{150555866}$=0.31

=%31.01

[1] www.bna.dz.15.50 تاريخ الاطلاع 2023/05/12 ساعة

الجدول(1،2): نسبة هامش الربح

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هامش الربح	30.2	31.6	26.1	30.34	38.1	26.75	12.69	13.51	13.84	31.01

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

الشكل (1،2) نسبة هامش الربح

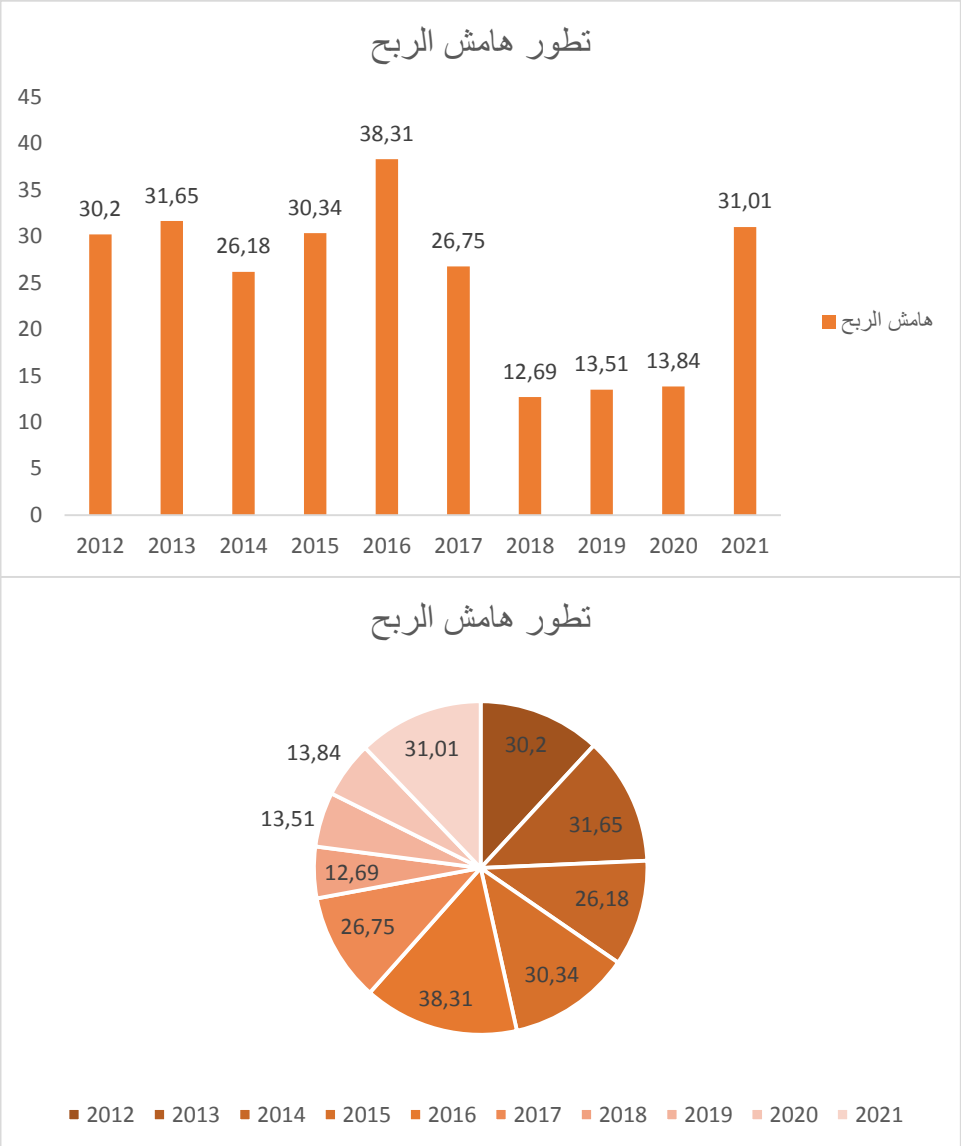

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج الجدول

التحليل: نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول تذبذبا في مؤشر هامش الربح في الفترة المدروسة بين 2021/2012 بين ارتفاع وانخفاض حيث ارتفـع سنتي 2012و 2013بمقدار% 30.2 و% 26.18 على

التوالي ليشهد بعدها انخفاض سنة 2014 حيث بلغ قيمة30.34% بالمئة ليرتفع بعدها سنة 2016 بنسبة% 38.31 وتم تسجيل سنة 2017 نسبة% 26.75 مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2018بمقدار 14.06%مقارنة بسنة 2017 ليبلغ12.69% في المائة ثم نلاحظ ارتفاع في سنة 2019 و2020 بمقدار 13.5%و13.84 %على توالي وسنة 2021 كان هناك ارتفاع بقيمة 31.01%.

نفسر ذلك على قدرة البنك على رقابة وسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب والتي من شانها تغطيت صورة جيدة عن مردودية البنك.

2-مؤشرات العائد على الأصول ROA:

2-1-حسابROA لسنة 2021:

$$1.04\% = 0.0104 = \frac{46690479}{4481253482}$$

جدول (2.2): نسبة العائد على الاصول

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ROA	1.3	1.38	1.13	1.09	1.10	1.06	1.16	0.54	0.66	1.04

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري

الشكل(2.2): نسبة العائد على الاصول

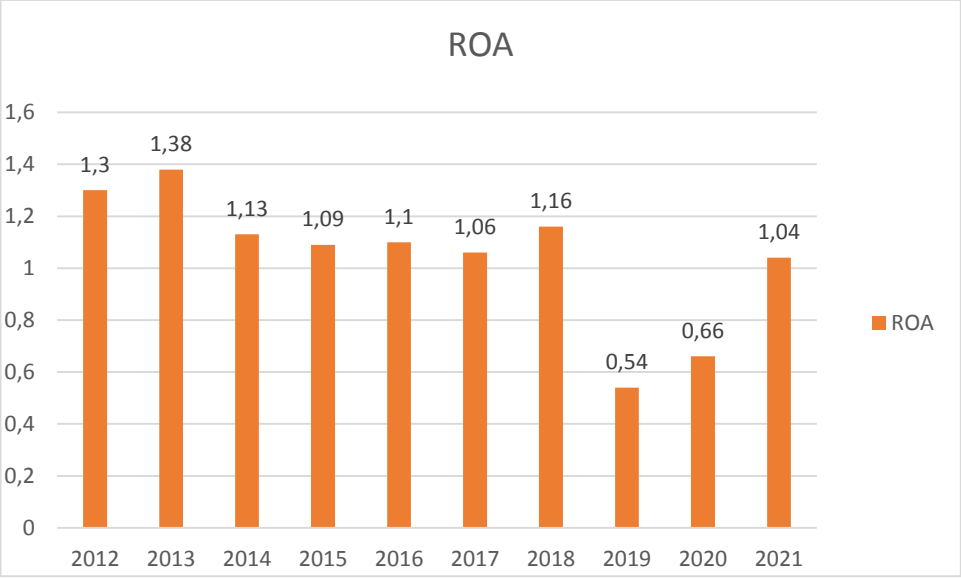

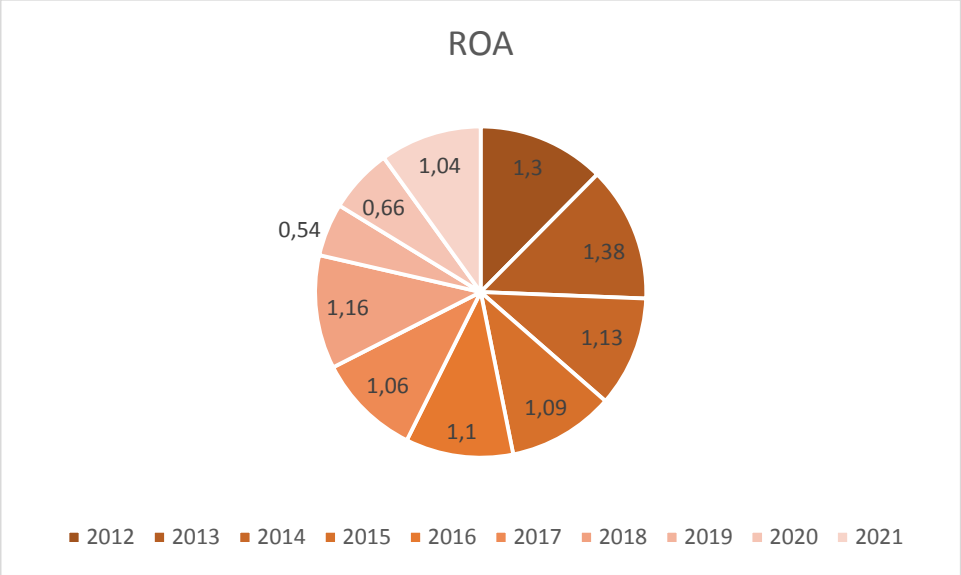

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج الجدول

التحليل: نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان العائد على الأصول في الفترة المدروسة بين ارتفاع وانخفاض حيث تم تسجيل اعلى معدلين سنة 2013 و2018 بنسب التالية على التوالي 1.38و 1.16 بالمائة كما كان هناك انخفاض سنتي 2019 و2020 بنسب التالية على التوالي 0.54و0.66 ثم ارتفع سنة 2021 بمقدار 0.38 سنة 2021 ليصبح 1.04.

نفسر ذلك بعدم الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة او سوء توظيفها في البنك ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإرادية.

3-مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE:

3-1-حساب عائد على حقوق الملكية لسنة 2021

-صافي الربح بعد الضريبة=النتيجة الصافية لسنة المالية=46690479

-حق الملكية = مؤونات لتغطية المخاطر واعباء +أموال لتغطية مخاطر المصرفية العامة +راس المال +احتياطات +فارق التقييم +فارق إعادة التقييم+ ترحيل +خصوم أخرى.

150242+14117206+712436597+142221160+150000000+82106618+44044595+50=132959651+592910067

$$roe = \frac{466910067}{592910067} = 0.078 = 7.87\%$$

جدول (3،2): نسبة عائد على حقوق الملكية

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ROE	5.75	5.90	4.13	15.82	14.87	12.74	7.45	3.35	4.1	7.87

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري

شكل (3.2) نسبة عائد على حقوق الملكية

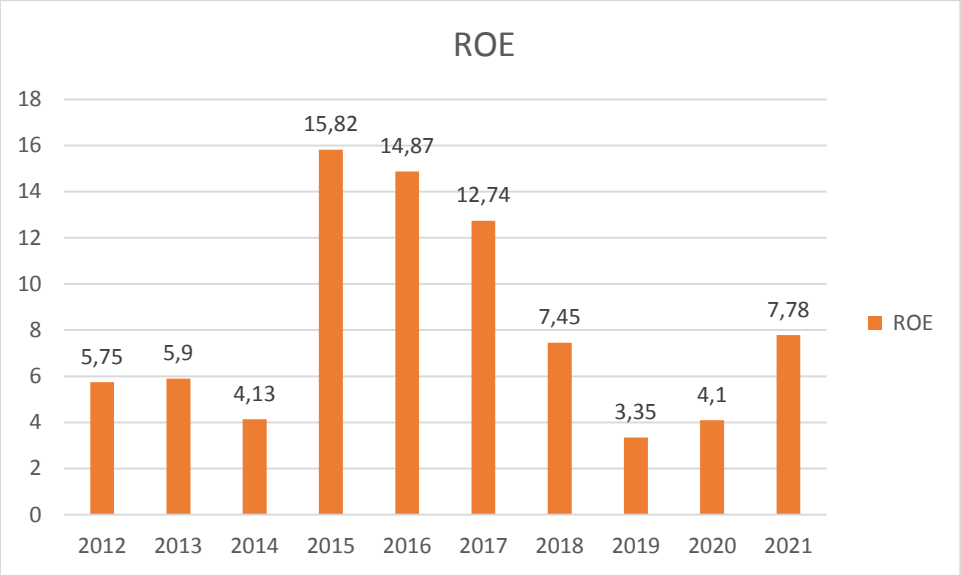

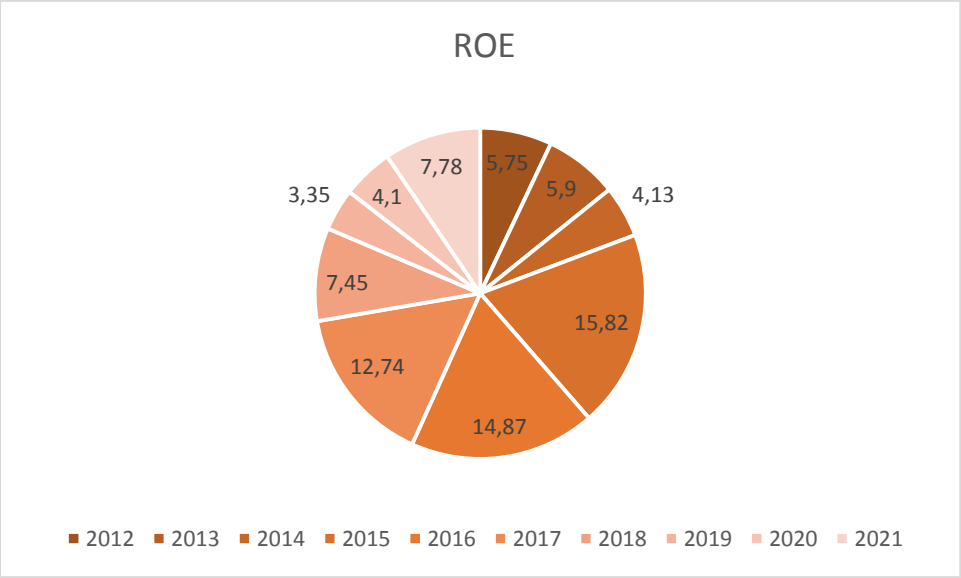

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول

تحليل: نلاحظ من خلال الجدول رقم(3.2) أن مؤشر العائد على الأصول شهد ارتفاعا خلال السنوات 2015-2016-2017 بالنسب التالية على التوالي 15.82-14.87-12.74ثم نلاحظ ان هناك تذبذب في السنوات الباقية بين انخفاض وارتفاع.

نفسر ذلك هذه الزيادة ترجع الى ارتفاع معدل العائد على حق الملكية أي نسبة الأرباح الصافية أكبر من نسبة حقوق الملكية وان هناك تقلبات ضئيلة لقيمة صافي الدخل حيث يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد) التي حققها المصرف.

2-تحليل مؤشرات السيولة لبنك محل الدراسة:

ان هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس السيولة اللازمة في البنك الوطني الجزائري

2-1-نسبة الرصيد النقدي:

-حساب نسبة رصيد النقدي لسنة 2021:

نقد في الصندوق +نقد في البنك المركزي +ارصدة لدى المصارف=331762148

اجمالي الودائع =3262883704

$$\text{نسبة الرصيدالنقدي} = \frac{331762148}{3262883704} = 0.10 = 10.16\%$$

الجدول (4.2): نسبة الرصيد النقدي

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الرصيد النقدي	16.81	19.61	15.24	15.01	16.23	15.74	15.09	15.46	7.85	10.16

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري

الشكل(4.2): نسبة الرصيد النقدي

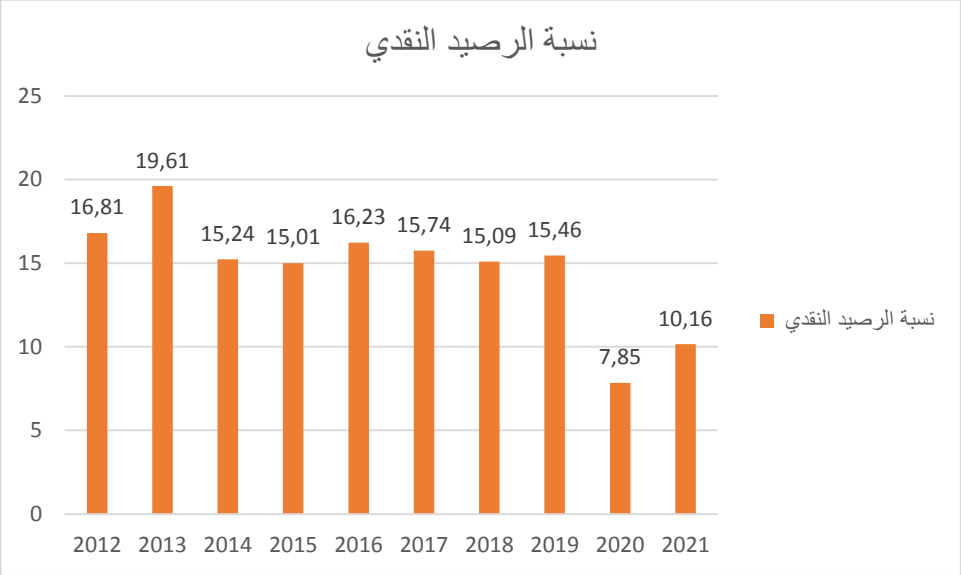

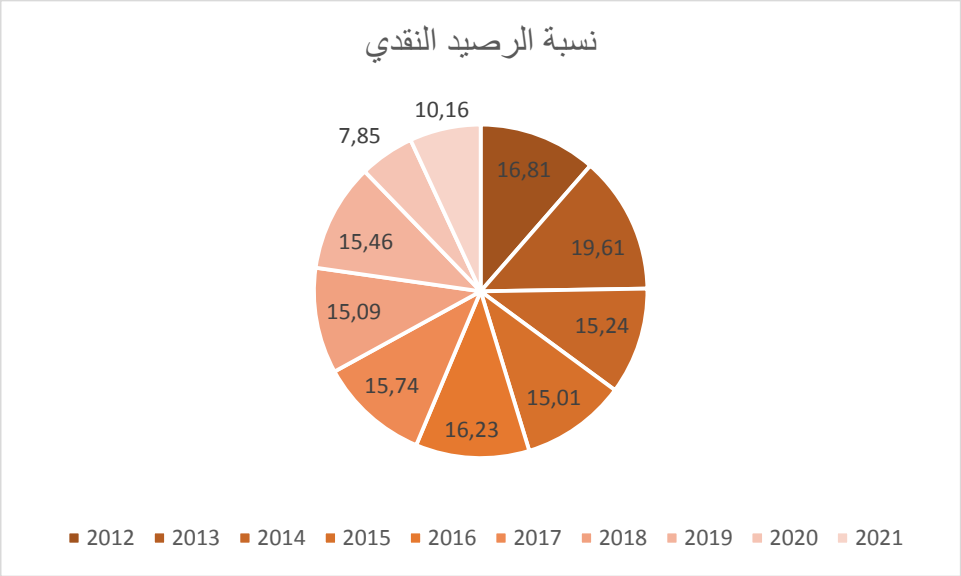

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول

التحليل:

يوضح الجدول أعلاه قيم معيار النقدي وما تعكسه من نسب مالية حول ما يحتفظ به البنك الوطني الجزائري من نقد جاهز لمواجهة التزامات مودعيه حيث كانت تشير هذه القيم الي تذبذب في النسب من اعلى قيمة سنة 2013 بقيمة 19.61 الى انخفاض في سنوات التالية 2014-2015بمقدار 15.24-15.01على التوالي ثم ارتفاع ب مقدار 16.23 بالمائة سنة 2016 ثم يعود انخفاض في سنوات 2017-2018-2019-2020 بالنسب التالية 15.74-15.09-15.46-7.85 على التوالي وارتفاع بمقدار 2.31 ليصبح 10.16 سنة2021.

نفسر ذلك الي قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة.

2-2-نسبة توظيف الاستثمار:

حساب نسبة التوظيف ل سنة:

قروض والسلف: 3562149269

اجمالي الودائع: 3262883704

نسبة توظيف الاستثمار=$\frac{3562149269}{3262883704} = 1.09 = 109\%$

جدول(5.2): نسبة توظيف الاستثمار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة توظيف الاستثمار	93.77	99.03	87.77	92.98	82.37	110.5	99.73	88.8	101.5	109

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري

الشكل(2.5): نسبة توظيف الاستثمار

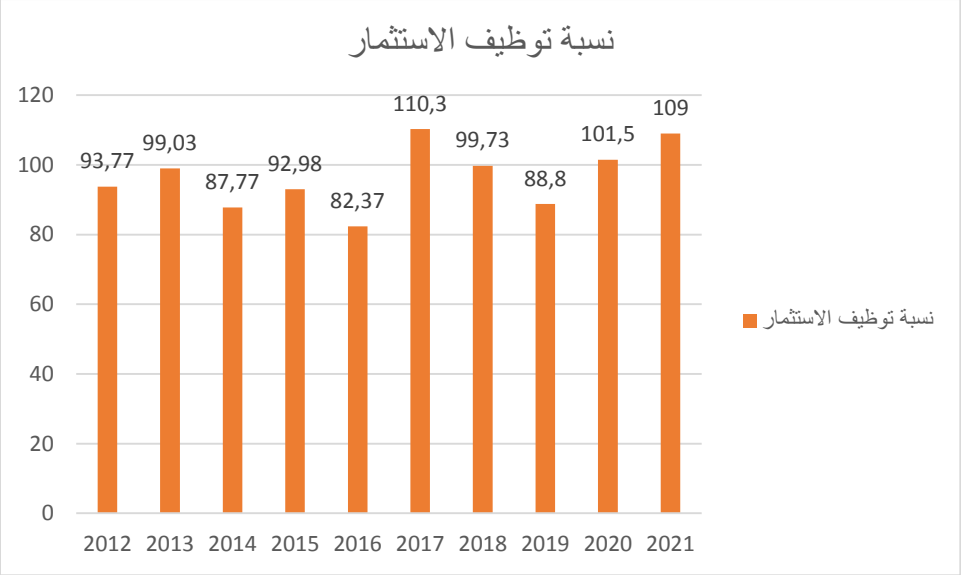

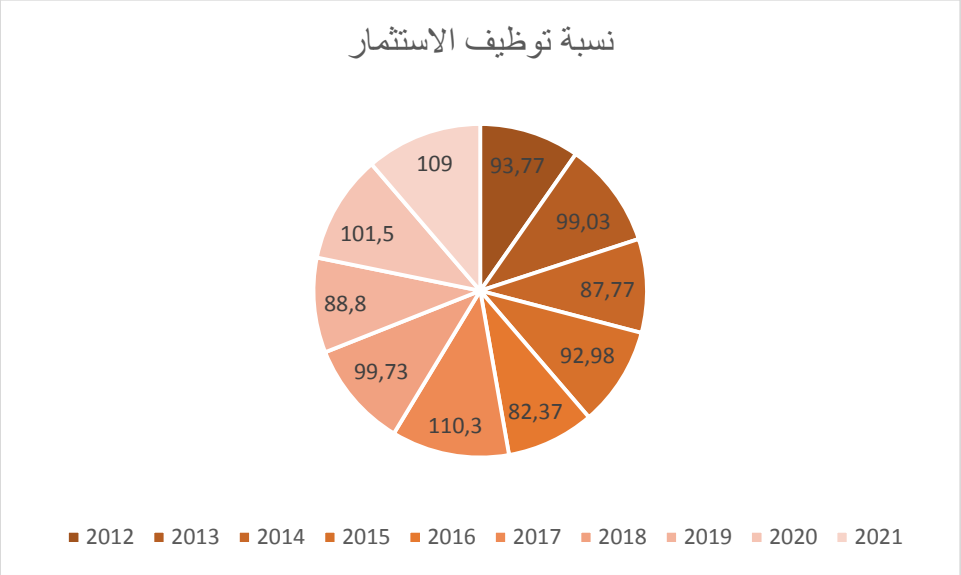

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول

التحليل:

يوضح الجدول نسبة توظيف الاستثمار حيث يشير الى تذبذب في هذه النسب حيث كانت سنة 2017 اعلى نسبة قدرة ب 110.3 ثم نلاحظ من سنوات 2012الى 2016 كان هناك تذبذب بين ارتفاع وانخفاض اما 2018 الى 2021 كان هناك ارتفاع سنتي 2020و2021 ب مقدار 101.5 و109 بالمائة على توالي.

نفسر ذلك مدى قدرة البنك على توظيف الأموال متاحة المحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن.

3-مؤشر ملائة راس المال:

3-1-حق الملكية الى اجمالي الموجودات:

-حساب حق لملكية الى اجمالي الموجودات لسنة 2021:

حق الملكية =592910067

اجمالي الموجودات=4481253482

حق الملكية الى اجمالي الموجودات=$\frac{592910067}{4481253482}$ =0.13=%13.23

الجدول (6.2): حق الملكية الى اجمالي الموجودات

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حق الملكية الى اجمالي الموجودات	6.24	5.37	6.33	6.87	7.43	12.79	15.59	16.36	16.25	13.23

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري

شكل (6.2): **حق الملكية الى اجمالي الموجودات**

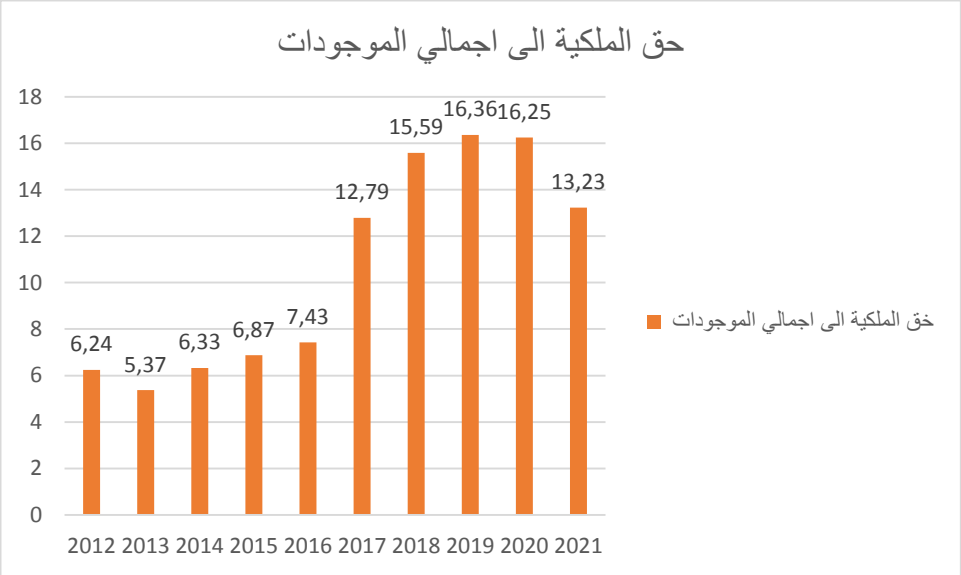

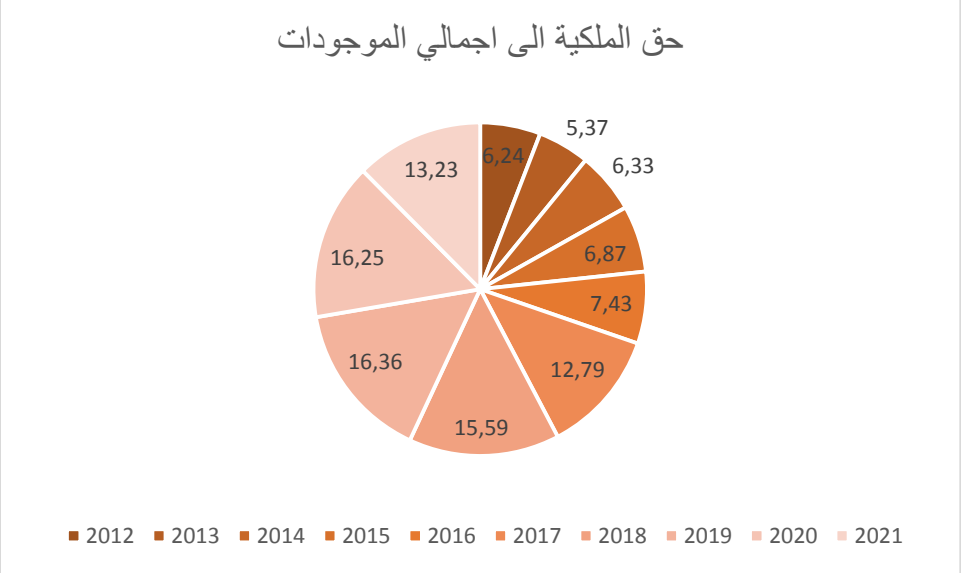

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول

التحليل: من خلال تحليل الجدول نلاحظ ان نسب حق الملكية الى اجمالي الموجودات عرفت ارتفاعا خلال السنوات الخمس الأخيرة 2017-2018-2019-2020-2021 بنسب التالية على التوالي 12.79-15.59-16.36-16.25-13.23 انخفاض في السنوات الخمس الأولى 2016-2015-2014-2013-2012 بنسب التالية على التوالي 7.43-6.87-6.33-5.37-6.24.

نفسر ذلك: ارتفاع نسب حق الملكية الي اجمالي الموجودات في السنوات 5 الى اعتماد البنك على رأس المال في تكوين موجوداته ما الانخفاض يكون بسبب قدرة البنك على الرد الودائع من الأموال المملوكة له.

3-2-حساب حق الملكية الى اجمالي الودائع:

-حساب حق الملكية الى اجمالي الودائع لسنة 2021:

-حق الملكية: 592910067

-اجملي الودائع: 3262883704

حق الملكية الى اجمالي الودائع $= \frac{592910067}{26288704} = 0.18 = 18.17\%$

الجدول: (7.2): حق الملكية الى اجمالي الودائع

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حق الملكية الى اجمالي الودائع	13.51	12.70	10.41	10.34	13.36	19.03	21.51	20.49	21.50	18.17

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري

الشكل (7.2): حق الملكية الى اجمالي الودائع

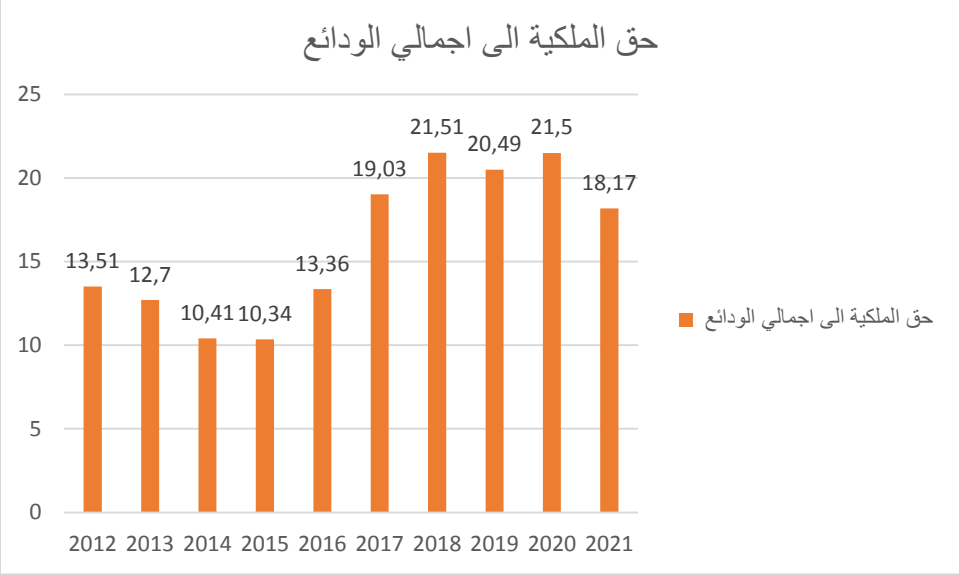

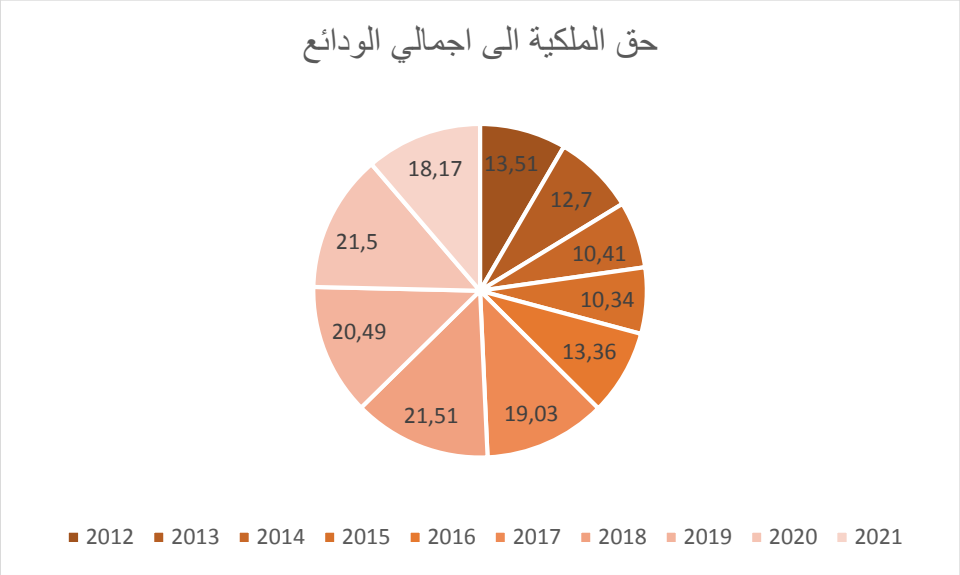

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول

التحليل:

من خلال جدول أعلاه تذبذب في نسبة حق الملكية للإجمالي الودائع حيث كان هناك انخفاض في سنوات الخمس الأولى وارتفاع في سنوات الخمس الأخيرة حيث في سنة 2012 كانت تقدر النسبة ب 13.51وانخفضت بمقدار 0.81 ليصبح 12.71 بالمائة في 2013 كما زاد انخفض حتى 2015 ليصبح 10.34 بالمائة ليشهد بداية الارتفاع في سنوات الباقية 2017-2018-2019-2020-2021 بالنسب التالية على التوالي 19.03-21.51-20.49-21.50-18.17 بالمائة.

تفسير: ان ارتفاع نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع الى مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل وارتفاع هذه النسبة يعني الحماية اللازمة لأموال المودعين.

3-3-نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض:

-حساب نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض لسنة 2021:

-حق الملكية: 592910067

-اجمالي القروض :3975868762

حق الملكية الى إجمالي القروض = $\frac{592910067}{3975868762}$=014=14.91%

الجدول:(2.8): حق الملكية الى اجمالي القروض

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حق الملكية الى اجمالي القروض	28.51	32.73	33.76	9.25	13.62	15.31	19.80	19.79	18.22	14.91

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على قوائم المالية لبنك الوطني الجزائري

الشكل:(8.2): حق الملكية الى اجمالي القروض

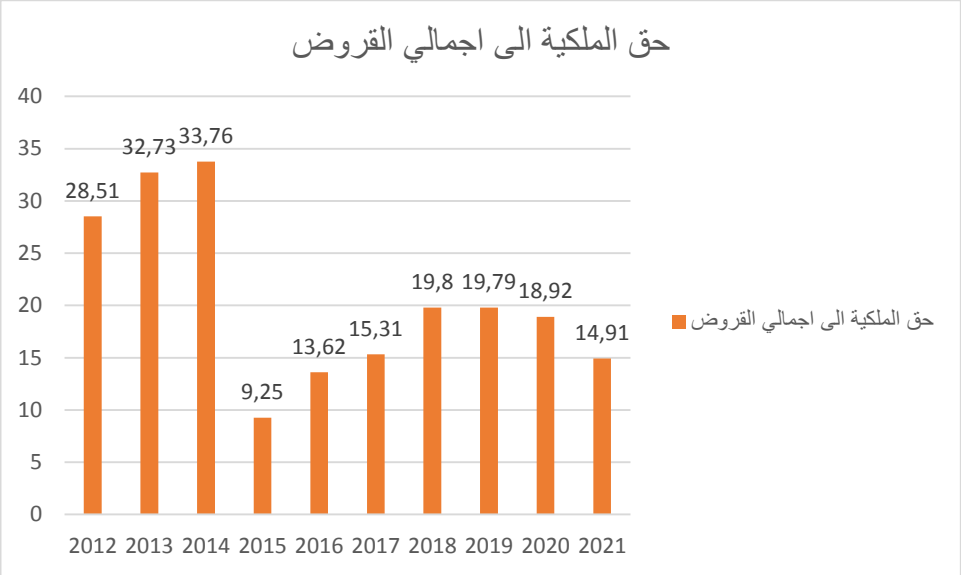

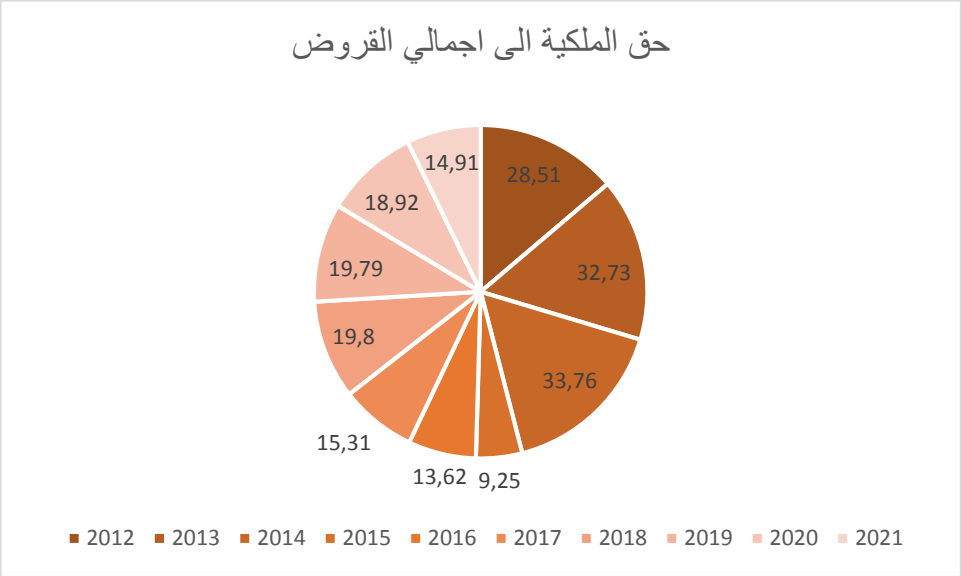

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه عرفت ارتفاع من سنة 2012 الى سنة 2014 بمقدار 5.25لتشهد بعدها انخفاض سنة 2015 لتصبح 9.25 بالمائة لترتفع بعدها في السنوات الثلاث 2016-2017-2018بالنسب التالية على التوالي 13.62-15.31-19.80 بالمائة لتنخفض في السنتين الأخيرتين 2020-2021 لتصبح 14.91-18.22.

تفسير: النسب مرتفعة تبين لنا مدى قدرة البنك الوطني الجزائري على مقابلة اخطار الاستثمار في القروض والسلف مع حقوق الملكية دون المساس في الودائع وتعكس درجة الخطر المتوقع بمحفظة القروض.

المبحث الثالث: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام المؤشرات الحديثة

يعتبر تقييم الأداء المالي محور أساسي لمعرفة نجاح او فشل البنوك التجارية فهو مقياس لكفاءتها وترجمة لأهدافها وخططها سنتطرق في هذا المبحث الى تقييم الأداء المالي لنك الوطني الجزائري باستخدام مؤشرات الحديثة : مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVAوالقيمة السوقية المضافة MVA.

المطلب الأول: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة EVA

1-حساب القيمة الاقتصادية المضافة بطريقة التالية:

1-1-صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT

-حساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة:

الجدول (9.2): صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
ضريبة على أرباح الشركات	26%	26%	26%	26%	26%
ناتج قبل الضريبة	36271993	42775245	39896266	41703276	4389037
NOPAT	26841274.8	31653681.3	39896266	41703276	43890376
السنة	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
ضريبة على أرباح الشركات	26%	26%	26%	26%	26%
ناتج قبل الضريبة	41364507	50036273	28369379	28369379	57944651
NOPAT	41364507	50036273	28369379	28147801	4287901.7

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

تحليل الجدول:

يبين الجدول أعلاه صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2012-2021) نلاحظ ان هناك تذبذب بين الانخفاض والارتفاع طيلة فترة الدراسة.

-حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال WACC فترة المدروسة (2014-2020):

الجدول(10.2): التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال WACC

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
WE	0.274875216	0.082546837	0.087365536	1.277239142	0.155950856	0.163636871	0.162531912
KE	-0,008661637	0,000418668	0,000180401	-0,00067893	-0,000525818	0,003893084	0,000788295
KD	%0.3	0.3%	0.18%	5.50%	5.50%	5.50%	5%
WD	0,914446033	0,914056487	0,890165639	0,896669387	0,89835749	0,908540862	0,902379737
WACC	0,002082243	0,002776729	0,001618059	0,049251915	0,049359127	0,050307881	0,045192481

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري 2020/2014

-التقارير السنوية لبنك المركزي 2020/2014

-بورصة الجزائر

تحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه تم تسجيل اعلى قيمة سنة 2015 بقيمة 0,002776729 لينخفض بعدها سنة 2016 الى 0,001618059 ليعد لارتفاع في سنتي 2017-2019 ثم ينخفض بعدها سنة 2020 ليصبح 0451924810,

-حساب راس مال المستثمر CI

الجدول (11.2): راس مال المستثمر

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض طويلة الاجل	1919335113	2165851855	1883586840	2187447837	2434380479	2765337414	2671831357
حق الملكية	72034294	22445155	248412647	361284113	480687225	571417168	559153803
CI	1926569407	2188297010	2131999487	2548731950	2915067704	3336754582	320985610

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ ان راس المال المستثمر في تذبذب بين انخفاض والارتفاع حيث تزايد مستمر الى غاية 2015 لينخفض سنة 2016ب258303923 دينار جزائري ثم يعود الى الارتفاع من جديد سنة 2020 بقيمة 76059557 دينار جزائري مقارنة بسنة2019. .

حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA لفترة 2020/2014:

القيمة الاقتصادية المضافة= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة – (التكلفة الوسطية لمرجح رأس المال× رأس المال المستثمر).

الجدول(2-12): القيمة الاقتصادية المضافة EVA

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
NOPAT	41703276	39896266	43890376	41364507	50036273	28369379	28147801
WACC	0,002082243	0,002776729	0,00161805	0,049251915	0,049359127	0,050307881	0,045192481
CI	1926569407	2188297010	2131999487	2548731950	2915067704	3336754582	320985610
WACC*CI	4011585.662	607637.768	3449681.77	1255299 29.4	1438851 97	1678650 52.4	3209856 10
EVA	376916 90.34	338199 58.23	404406 94.23	– 841654 22.36	– 938489 24.02	– 139495 673.4	– 29283 7809

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات السابقة

الشكل(9.2) القيمة الاقتصادية المضافة EVA

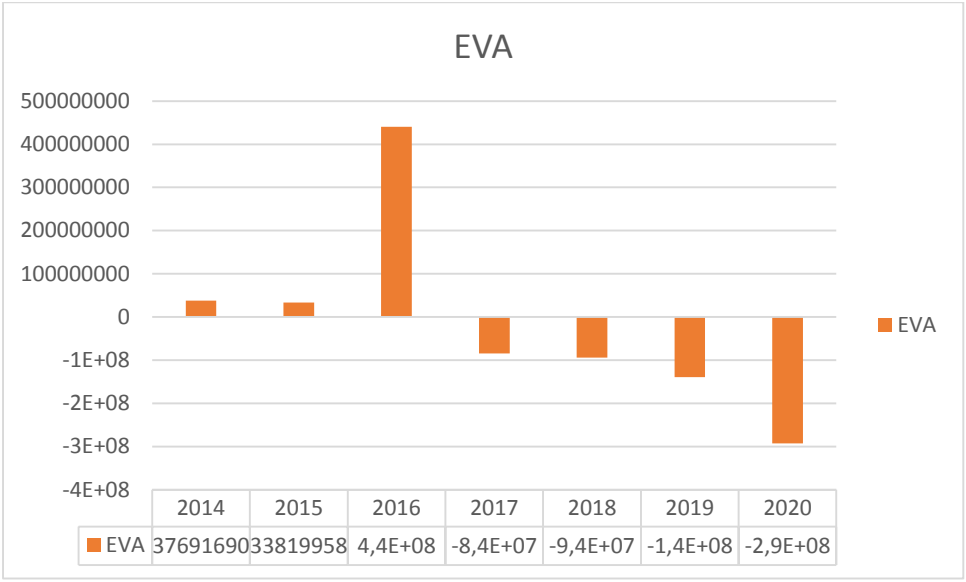

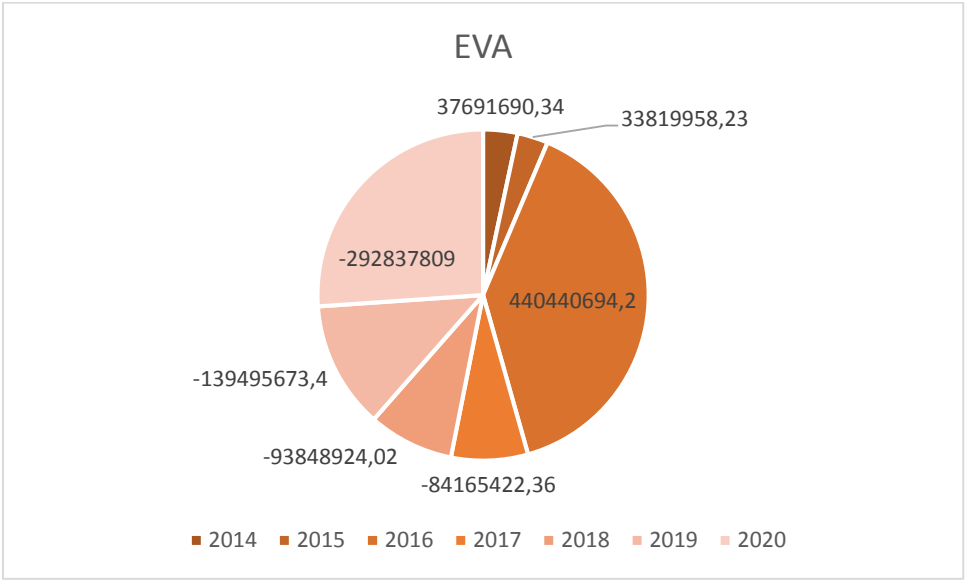

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول

التحليل:

يبين الجدول أعلاه قيمة الاقتصادية المضافة EVAللبنك الوطني الجزائري في الفترة المدروسة (2020/2014) حيث كانت نسبة القيمة الاقتصادية المضافة موجبة في سنوات الأولى 2014-2015-2016 وكانت سالبة في سنوات الأربعة الأخيرة 2017 -2018-2019-2020.

المطلب الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام القيمة السوقية المضافة MVA

تعتبر القيمة السوقية المضافة أحد أبرز المعايير لتقييم القيمة السوقية للبنك التجاري فهي تهدف الى تعظيم فوائد البنك يعتمد في حسابها على القيمة الاقتصادية المضافة.

1-حساب القيمة السوقية المضافة:

جدول(13.2): القيمة السوقية المضافة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
EVA	37691690.34	33819958.23	40440694.23	-84165422.36	-93848924.02	-139495673.4	-292837809
WACC	0,002082243	0,002776729	0,00161805	0,049251915	0,049359127	0,050307881	0,045192481
1+wacc	1.002082443	1.002776729	1.00161805	1.049251951	1.049359127	1.0500307881	1.045192481
MVA	37613362.66	33726277.69	40375364.87	-8021492.27	-89434514.46	-132849126.9	-280175962.2

المصدر: من اعداد طلبة باعتماد على نتائج السابقة

الشكل (10.2): القيمة السوقية المضافة

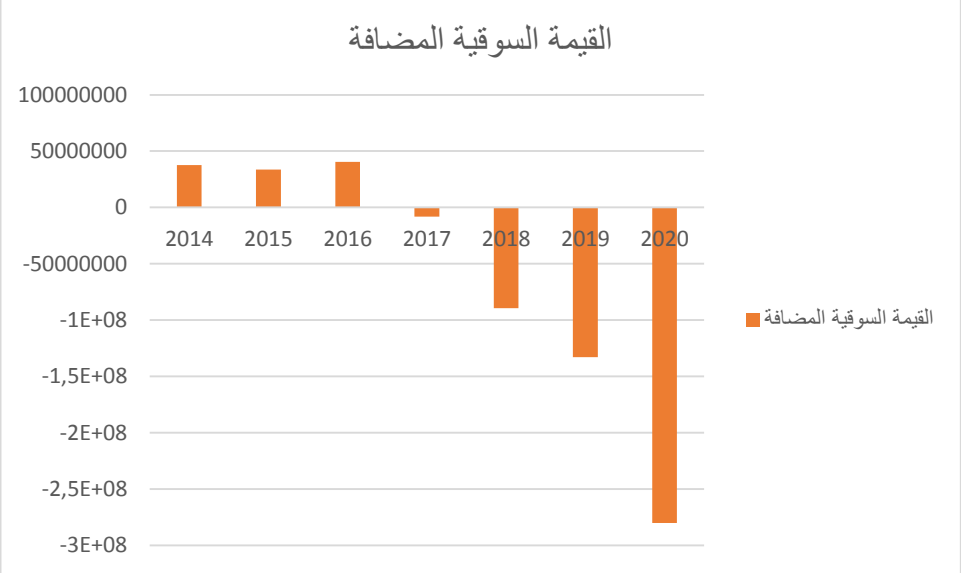

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول

التحليل:

من خلال نتائج الجدول أعلاه فان القيم التي حققها البنك في السنوات الثلاث الأولى 2014-2015-2016 موجبة اما السنوات الأربع الباقية كانت القيم التي حققها البنك سالبة من 2017الى 2020.

2-تحليل وتقييم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة للبنك الوطني الجزائري:

سنسعى الى تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة: مؤشر القيمة الاقتصادية والمؤشر القيمة السوقية للبنك الوطني الجزائري

الجدول (14.2): تحليل وتقييم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
EVA	37691690.34	33819958.23	40440694.23	-84165422.36	-93848924.02	-139495673.4	-280175962.2
MVA	37613362.66	33726277.69	40375364.87	-8021492.27	-89434514.46	-132849126.9	-280175962.2

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج السابقة

الشكل (11.2): تحليل وتقييم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و مؤشر القيمة السوقية المضافة

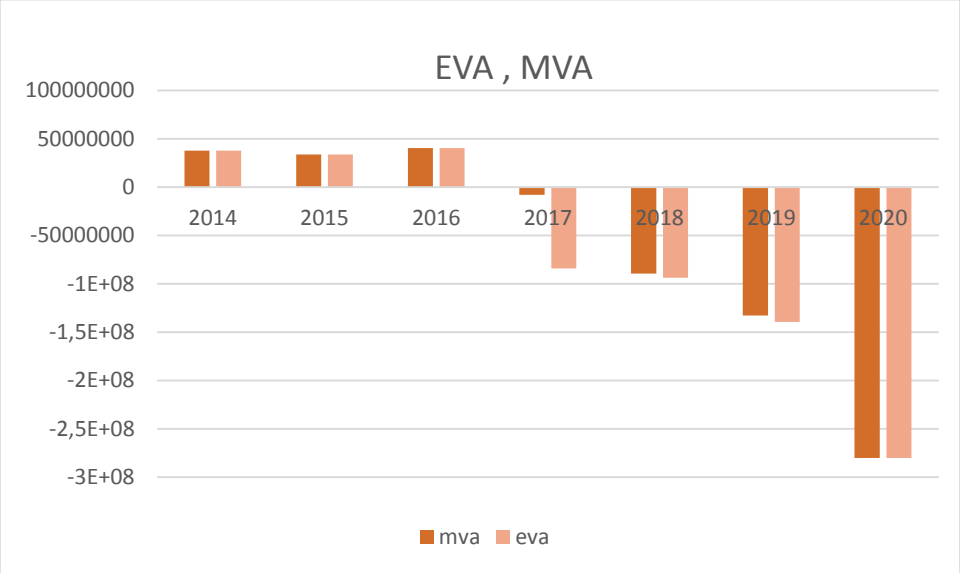

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الجدول

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان نتائج كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة للبنك الوطني الجزائري في تذبذب وغير مستقرة طيلة فترة الدراسة.

-اذ بلغ متوسط القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة (2014-2015) ما قيمته 35755824.27 دينار جزائري في حين بلغ متوسط القيمة السوقية خلال هاته الفترة 35669320.18 دينار جزائري وهذا ما يدل على ان البنك استطاع ان يحقق قيمة لمساهميه.

-في حين عرف البنك ارتفاعا ملحوظا خلال فترة 2016 لكل منEVA بقيمة 40440694.23 دينار جزائري وMVA بقيمة 40375364.87 دينار جزائري وهذا ما يعكس جهود البنك الرامية الى ابتكار وتنويع مجموعة من الخدمات لاسيما صيغة الادخار.

-كما أثر كل من ارتفاع الأعباء المالية الناتجة عن عمليات إعادة التمويل عبر السوق النقدية ونقص السيولة في البنك خلال الفترة (2017-2018) الى تراجع كل من قيمة الاقتصادية المضافة ب 84165422.36- دينار جزائري وقيمة السوقية ب 8021492.27- دينار جزائري هذا ما يدل على ان البنك قد فشل في خلق القيمة لمساهميه كون المردودية اقل من تكلفة.

- اما في سنة 2019 قد سجل البنك أكبر نسبة تراجع خلال فترة الدراسة اذ قدرت القيمة الاقتصادية المضافة ب 139495673.4- دينار جزائري وقيمة السوقية ب -132849126.9 دينار جزائري نتيجة لانخفاض النتيجة الصافية.

-في سنة 2020 تمكن البنك ن استرجاع بعض القيم التي خسرها خلال فترة السابقة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري ، تم التطرق إلى الجانب النظري لهذا البنك ومن ثم تقييم و تشخيص وضعيته المالية وذلك بإسقاط جزء من الجانب النظري على الجانب العملي من خلال دراسة وضعيته المالية لعشر سنوات وذلك باستخدام جملة من المؤشرات المالية، وبعد إتمام هذا الفصل وإتباع خطوات الدراسة الميدانية في محاولة معرفة تطور عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية ميدان الدراسة، وكذا معرفة أهم التغيرات التي حدثت على هذه العناصر خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحليل ارتفاع أو انخفاض كل عنصر من عناصر تلك القوائم والبحث في مسببات ذلك من خلال تحليل مكونات هذا العنصر، وذلك قصد مقارنة أداء تلك البنوك مع بعضها البعض، للوصول إلى أحسن وصف لتطور مكونات نشاطها، وذلك بقياس أدائها انطلاقا من التحليل المالي لعناصر القوائم المالية باستخدام التحليل للنسب المالية .

خاتمة

تعد البنوك التجارية شريان حياة الاقتصادية وهي من اهم مؤشرات التطور الاقتصادي في أي بلد وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد وحتى يتمكن البنك من تحقيق كل ذلك لابد عليه من الاستعانة بمجموعة من المؤشرات المالية وتطبيق أحدث النظم والتقنيات التي تساعد على تحليل مختلف جوانبه، ان المؤشرات المالية والنسب على وجه الخصوص من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنوك وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبلا لأنها تمثل أداة من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء والنهاية في تقييمه.

وبناءا على ذلك قد تم إسقاط الجانب النظري لتقيم الأداء المالي على البنوك التجارية على الواقع التطبيقي بحيث تمت دراسة تقيم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2021/2012

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال إجراء الدراسة تم اختبار صحة الفرضيات كالآتي:

-الفرضية الاولي:

– يساهم التحليل بالنسب المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك التجارية. فرضية صحيحة فتحليل المالي من خلال مؤشرات المالية يساعد في معرفة نقاط القوة والضعف.

فرضية الثانية:

-يتم تقييم الأداء البنوك التجارية وفق مجموعة من النسب والمؤشرات: فرضية صحيحة هناك عدة مؤشرات لتقييم الأداء المالي للبنك منها حديثة منها كلاسيكية.

فرضية الثالثة:

-باعتبار أن البنك الوطني الجزائري من أكبر البنوك التجارية في الجزائر فإن أداءه المالي جيد: فرضية صحيحة الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري جيد، وحسب ما تم التوصل إليه بناء على مخرجات عملية التقييم المالي للقوائم المالية للبنك خلال عشر سنوات، تبين أن الأداء المالي للبنك يتجه نحو الأحسن من سنة إلى أخرى ولكن توجد به بعض الثغرات لابد عليه من تداركها والاهتمام بها أكثر خاصة فيما يتعلق بكفاءته حول إدارة سيولته.

نتائج الموضوع:

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، هي:

– حتى يحقق البنك أهدافه المالية يتعين عليه الرفع من مستوى أدائه المالي من خلال المراقبة المستمرة لوضعيته المالية.

-تستند عملية تقييم الأداء المالي على جملة من المؤشرات المالية والمعايير التي تساهم في تحليل الوضعية المالية للبنك.

– بعد تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري توصلنا إلى جملة من النتائج وهي كالآتي:

من خلال دراسة الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري سليم بصورة أساسية في أغلب النواحي، حيث أنه يمتاز بإدارة كفوءة وأن قدرته على الصمود أمام التحديات جيدة، لكن تواجهه بعض النقائص التي لابد عليه من تداركها ومعالجتها قبل تفاقمها.

الاقتراحات والتوصيات:

تدعيما للنتائج السابقة يمكننا اقتراح جملة من التوصيات كالآتي

-يجب على البنك الحرص على تحليل قوائمه المالية، من أجل تقييم أدائه المالي بشكل دوري وذلك بهدف الكشف عن نقاط الضعف فيه ومعالجتها لتفادي تكررها مستقبلا.

- بما أنه من الاستحالة استخدام جميع المؤشرات لقياس الأداء المالي، لا بد من اختبار المؤشرات التي تعبر تعبيرا صحيحا عن الأداء المالي، وترتيبها من حيث مدى أهميتها، لمقارنته مع الأداء المخطط ولربطها مع الأهداف المرجوة.

-العمل على دراسة عناصر حقوق الملكية بصورة تفصيلية بما يضمن الاستفادة منها كعناصر تزيد من قدرة البنوك التجارية على زيادة الأداء المالي لها وبتالي تحقيق الربحية.

-تكثيف الإجراءات المراجعة المحاسبية لغرض البيانات والتقارير.

-ان تحليل النسب المالية يساعد على تشخيص الانحراف المالية للبنك وذلك لمعرفة وضعيته وتمركزه بين البنوك.

افاق الموضوع:

إن دراستنا هذه لا تعدو أن تكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية في النشاط البنكي، على أن يتم الإلمام بالموضوع مستقبلا، خاصة وأن هذا المجال خصب للبحث وواعد باستقطاب اهتمام الطلبة من جوانب شتى وبهذا نكون قد ساهمنا ولو بالقدر القليل في فتح المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد والتحصيل العلمي حتى نوفيه حقه.

وعليه، نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة تصب في نفس هذا السياق منها:

- الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية.

-تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات المالية.

- مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية بالبنوك الإسلامية.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

-الوادي محمود حسين، **النقود ومصارف**، طبعة الاولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- عبد الله خالد امين، حسين سعيد سعيدان، **عمليات مصرفية الإسلامية**، طرق المحاسبية الحديثة، دار النشر وتوزيع الأردن، 2008.

- خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية، 2014.

- جبر هشام، **إدارة المصارف**، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

- عبد السلام عبد الفتاح، الحناوي محمد صالح، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، دار الجامعة، النشر والتوزيع 1998.

- سعد حميد العلي، **إدارة المصارف، التجارية، طبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع**، أردن عمان، 2013.

- عدنان موفق عبد الجبار الحميري، **امين احمد محبوب المومني، هندسة الموارد البشرية في صناعة الخنادق، دار الثراء لنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2011.

- بن محمد حمدان خالدي، **استراتيجية وتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة العربية، عمان، الأردن 2009.

- حس السيسي صلاح الدين، **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف المالية**، دار الرسم لطباعة والنشر، بيروت ،1996.

- على فضاله أبو الفتوح، **تحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 1، قاهرة، مصر، 1999.

- مؤيد راض خنفر، **غسان فلاح تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي**، طبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2006.

- عبد الحكيم كراجه، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- سوزان سمير ذيب، **إدارة الائتمان**، دار الفكر لنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2012.

2-اطروحات ومذكرات:

- عبد الغاني دادان، **قراءة الاداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة، علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر 2006 /2007.

- مريم عواق، تفعيل **دور البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة جزائر03 ،2013/2014.

– حورية حمشي، **اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة ،2006/2005.

– صورية عاشوري، **دور النظام المصرفي في الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

– سميرة القالي سميرة، **استخدام النسب المالية في تقيم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير جامعة بوضياف بالمسيلة 2018/2017.

– غفصي توفيق، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام أدوات التحليل المالي .** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة مسيلة، 2011/2010.

– فاطمة زهراء مرازي، صفار سمية، دور **البنوك التجارية في التجارة الخارجية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، جزائر، 2018.

– عبد الغاني قواوسي، **تجديد سيولة في بنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة، 2014/2013.

– سهيلة عواري، **قيم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام مؤشر Cael**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسات، جامعة 8ماي 1995، قالمة، 2019/2018.

– رقية شطبي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 08ماي 1945قالمة ،2011/2010.

– سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمية لخضر، الوادي، 2015/2014.

– ناريمان زيدي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2016/2015.

– نذيرة تواتي، **محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، تخصص مالية مؤسسة، ورقلة،2018–2019.

– نور هدى مرواني، دور **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في حد من المخاطر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص ادارة مالية، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواقي،2019/2018.

– سكر فاطمة الزهراء، زياد حليمة، أهمية المؤشرات المالية في تقييم أداء البنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت 2020/2019.

– سهيلة بعزيز، **استخدم المؤشرات مالية التقليدية والحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك تجارية**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018/2017.

– حوسين مسيلي، أهمية **استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري** مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2018–2019.

3–المجلات:

– الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

4–ملتقيات علمية:

–عبد الوهاب شهام بوكرة كميلته؛ **دور المؤشرات المالية والاستراتيجية في قياس أداء المؤسسة**، ورقة مقدمة الي ملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة بوضياف، مسيلة 10نوفمبر 2009.

5–مواقع الانترنت:

Vizzavona, Patrice, gestion financier, beti editions, 08eme, edition, Alger,1930.

www.bna-bank.dz

الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الاصول	2021	2020
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	331 762 148	204 207 936
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	246	248
أصول مالية جاهزة للبيع	413 719 493	413 426 493
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	612 819 121	523 239 376
سلفيات و حقوق على الزبائن	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1510 752 060	14 043 820
الضرائب الحالية - الأصول	4 821 590	8 428 662
الضرائب المؤجلة- الأصول	1 523 706	1 008 872
أصول أخرى	66 935 395	47 818 018
حسابات التسوية	45 824 597	55 834 995
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	31 237 590	31 488 186
عقارات استثمارية	-	-
الأصول الثابتة المادية	23 209 792	22 961 112
الأصول الثابتة غير المادية	69 655	94 342
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

الخصوم	2021	2020
البنك المركزي	761 489 186	50 000 000
ديون تجاه الهيئات المالية	700 002 151	564 645 009
ديون تجاه الزبائن	**2 022 287 511**	**1 901 513 860**
ديون ممثلة بورقة مالية	33 390 930	28 606 720
الضرائب الجارية - خصوم	17 047 559	5 357 323
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 790	537 553
خصوم أخرى	132 959 651	109 956 773
حسابات التسوية	100 213 097	101 736 450
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	44 044 595	33 705 906
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	82 106 618	117 796 216
ديون تابعة	206 684 712	205 672 488
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	142 221 150	123 470 345
فارق التقييم	12 436 597	4 404 218
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
ترحيل من جديد	15 024 250	5 703 139
نتيجة السنة المالية	46 690 479	23 047 665
مجموع الخصوم	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

التعيين	2021	2020
+ فوائد و نواتج مماثلة	146 275 080	134 401 409
- فوائد وأعباء مماثلة	- 55 882 188	- 53 050 438
+ عمولات (نواتج)	2 373 492	2 241 709
- عمولات (اعباء)	- 56 268	- 25 690
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	- 2	- 1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	1 523 098	1 794 246
+ نواتج النشاطات الأخرى	384 198	2 422 196
- رسوم للأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	**94 617 409**	**87 782 431**
- أعباء استغلال عامة	- 22 778 789	- 20 202 660
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	- 1 543 960	- 1 530 775
الناتج الإجمالي للاستغلال	**70 294 660**	**66 048 996**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 64 516 626	- 55 185 699
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	52 166 617	17 284 504
ناتج الاستغلال	**57 944 651**	**28 147 801**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 11 254 172	- 5 100 136
الناتج الصافي للسنة المالية	**46 690 479**	**23 047 665**

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

3.1 BILAN

ACTIF	NOTE	DÉC-14	DÉC- 2013
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	318 233 779	308 802 293
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	212	174
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	230 569 742	218 564 490
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	55 145 087	168 432 097
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 831 665 625	1 315 847 592
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	12 678 581	8 541 311
Impôts différés - Actif	2-7	643 381	685 352
Autres actifs	2-8	39 924 437	37 125 605
Comptes de régularisation	2-9	77 806 314	73 510 839
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 467 981	17 115 360
Immeubles de placement			-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	22 190 068	22 825 562
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	261 760	210 322
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 620 619 286	2 185 693 316

PASSIF	NOTE	DÉC-14	DÉC- 2013
Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	2-13	162 789 197	33 893 136
Dettes envers la clientèle	2 14	1 742 545 916	1 498 338 492
Dettes représentées par un titre	2 15	18 698 362	17 347 240
Impôts courants - Passif	2 16	9 958 741	12 544 548
Impôts différés - Passif	2 17	389 090	277 993
Autres passifs	2 18	288 693 599	288 402 920
Comptes de régularisation	2 19	91 192 610	56 272 155
Provisions pour risques et charges	2 20	23 990 196	11 440 741

الأصول	2018	2019
البنك المركزي	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	243 452 166	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 982 925 888	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	18 685 076	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	14 282 865	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 377	537 603
خصوم أخرى	117 077 585	139 136 132
حسابات التسوية	70 894 144	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	30 088 761	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	108 112 786	119 836 510
ديون تابعة	208 002 425	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	90 573 966	114 406 150
فارق التقييم	-7 991 301	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	35 832 184	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

3.6. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
+ فوائد و نواتج مماثلة	138 968 599	139 568 406
- فوائد وأعباء مماثلة	-46 126 936	- 48 691 575
+ عمولات (نواتج)	2 111 057	2 153 578
- عمولات (اعباء)	-56 129	- 16 502

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	50	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	571 993	723 344
+ نواتج النشاطات الأخرى	236 307	339 396
- رسوم للأنشطة الأخرى		-
صافي الدخل المصرفي	**95 704 941**	**94 076 648**
- أعباء استغلال عامة	-20 548 066	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	-1 556 861	- 1 529 067
الناتج الإجمالي للاستغلال	**73 600 014**	**70 791 147**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-45 566 838	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	22 003 097	44 844 566
ناتج الاستغلال	**50 036 273**	**28 369 379**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	**50 036 273**	**28 369 379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-14 204 089	- 9 305 185
الناتج الصافي للسنة المالية	**35 832 184**	**19 064 194**

الأصول	2018	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	337 316 817	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	379 543 232	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	407 271 144	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 806 662 078	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 145 906	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	691 309	751 736
أصول أخرى	28 926 710	56 972 992
حسابات التسوية	51 160 554	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 761 261	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 680 606	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	95 644	86 689
فارق الحيازة		-
اجمالي الأصول	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

ملخص الدراسة:

تشير هذه الدراسة إلى أهمية استخدام المؤشرات المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقييم الأداء للبنوك، ولخصت هذه الدراسة إلى أن قياس الأداء في البنوك التجارية يكتسي أهمية بالغة وذلك لخصوصية نشاطها ولضخامة الأموال التي تتعامل بها فإن تقييم الأداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس ولإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا حيث يعتبر الأداء الجيد من أهم متطلبات البنوك التجارية و أيضا عملية ضرورية و ملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات على مستوى خدماته كما أوصت الدراسة بتشجيع قطاع البنوك و الخدمات المالية على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي لما له من اثر مباشر في تقييم الأداء المالي و تشخيص عوامل القوة و الضعف التي تحتويها القوائم و التقارير المالية التي يعتبر تحليلها وفق الأساليب المختلفة سواء التقليدية أو الحديثة أهم أداة للكشف عن الوضعية المالية لأداء البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: الأداء، التحليل المالي، المؤشرات المالية، البنوك التجارية

Study summary

This study indicates the importance of using financial indicators in financial analysis and their role and importance in evaluating the performance of banks. The achieved results compared to what has been achieved in the past and what is required to be achieved in the future, as good performance is considered one of the most important requirements of commercial banks, and a necessary and urgent process, as the banking sector is witnessing changes in the level of its services. The study also recommended encouraging the banking sector and financial services to increase interest Financial analysis because of its direct impact on evaluating financial performance and diagnosing the strength and weakness factors contained in the financial statements and reports, whose analysis according to different methods, whether traditional or modern, is the most important tool for revealing the financial position of the performance of commercial banks.

Keywords : performance, financial analysis, financial indicators commercial banks